

۵۱۰

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

کریم زاده ۵۵۵



قلم و خط و کلام و شعر و نثر و کتاب  
 علم و ادب و تاریخ و جغرافیه و طب  
 و کمال و کمال و کمال و کمال و کمال  
 و کمال و کمال و کمال و کمال و کمال

۵۵۵ کتب زاده  
 ۲۱۰۹۳۹

توضیح

اولین کتابی است

بودنی


کو بریل موقبله برلانی و غند  
 بولدر به حق اولان عساکر ش  
 اوچوز التي ستمسی غوزندن ا  
 اوچوز بدی ستمسی جزیلی غا

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

میراثی ملی

قاره افاده شده

ولایت او

|  |                |
|--|----------------|
|  <p>جمهوری اسلامی ایران</p> |                |
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی   | کتاب           |
| شرح هدایه اشربه  | مؤلف           |
|  | موضوع          |
| شماره اختصاصی (۵۵۵) از کتب اهدائی: کتب زاده  | شماره ثبت کتاب |
|  | ۲۱۰۹۳۹         |

100

২১.৭৩৭




تأليف: آیت الله العظمیٰ بروجردی  
 تصحیح: آیت الله العظمیٰ خراسانی  
 چاپخانه: مطبعه مطهریه  
 سال: ۱۳۰۶

توضیح

اولین چاپ

پیش

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 تهران  
 شماره ثبت کتاب: ۲۱۰۹۳۹

|  |       |
|--|-------|
|  <p>جمهوری اسلامی ایران</p> |       |
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی   | کتاب  |
| شرح هدایه اسیریه   | مؤلف  |
|  | موضوع |
| شماره اختصاصی (۵۵۵) از کتب اهدائی: <b>کریم زاده</b>  |       |

۵۵۵ کریم زاده  
 ۲۱۰۹۳۹

— آیدن —

میرزا محمد علی نوری  
 اداره دارمیه معروضه  
 ق ۷ الفستوی سنه ۱۳۰۶

ولایت اورمان



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



على وجهه كمن كان لا يشاء الا ما يشاء  
 عليه في نفس الاصل من ان  
 الذي هو الوجه وانما كان في  
 الذي هو الوجه وانما كان في  
 الذي هو الوجه وانما كان في

العلم بالفتح غنة و  
جس طعم كذا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال

اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا  
فالعلم باحوال الاول من حيث يودى الى صلاحها  
والمعاد يسمى حكمه عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمه  
نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم  
شخص معين بانفرد به ليتخلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل  
ويسمى بمسئوب الاخلاق واما علم بمصلح جماعة من الرعية  
في المنزل كالولد والمولود والمالك والمملوك ويسمى بمسئوب  
المنزل واما علم بمصلح جماعة من الرعية في المدينة ويسمى  
مسئوب المدينة واما النظر فلانها اما علم باحوال جملة من  
الاشياء في الوجود في رجب والتعلق الى المادة كالادوية والعلم  
الاسمي ويسمى باللاهية والفلسفة الاولى والعلم الكلي  
وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضا  
لكنه نادرا جدا واما علم باحوال ما يقع في الوجود وهو  
في رجب دون التحقيق كالانسان وهو العلم الادبي و  
يسمى بالطبيعي وجعل بعضهم مالا يستقر الى المادة  
فسمين مالا يقارنها مطلقا كالادوية والعقول وما يقارنها  
لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر

فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال

فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال

وسائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول انما  
والعلم باحوال الثاني علما كائنا وفلسفة اولي واختصوا  
في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخرج بنفس  
الى كمالها لم يكن في جانب العلم والعمل جعلها بها جعل العلم  
ايضا منها وكذا من شركت الاعيان في توفيقها جعلها  
اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات  
الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما  
من فسرها بما ذكرناه فهو المشهور بينهم فلم يفرقه منها الا في  
وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات المأخوذة  
في توفيقها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور  
العامة منها لانها غير موجودة في الخارج على ما بينه المحققون  
اجيب بان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل  
لحالات ثبتت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن في  
قوة قولنا الممكن موجود بوجوده زائد والمصدر كتاب  
على ثلثة اقسام الاولى في المنطق لانه لا يتخيل العلوم  
والثاني في الطبيعى والاشياء في الاسمى بالمعنى الاعم  
له شدة احتياج الى الطبيعى فلهذا اخذ عنه وقيل  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال

فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال  
فقد علمنا ان العلم قد يرد على بعض الاحوال







ولا يطلق  
الشيء على  
الشيء  
المذكور في  
الحاشية

[illegible][illegible][illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

انقسام ما على الملتقي او الكس او ما على الملتقي واحد الطرفين **الاجزاء**  
ويشترى ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم  
من الاجزاء التي لا تتجزى ونحو سبها بان يقال لو امكن تركب  
الجسم منها لا يمكن وقوع جزئين **الجزئين** او على ملحقا بما والا فليط  
ما فقص فاذ لا المقدم والاول لا له السها على بطلان وجود **الجزء** في  
نفسه اذ ليس لثان نقول لو امكن وجود **الجزء** في نفسه  
لا يمكن وقوع جزئين **جزئين** او على ملحقا بما الاحتمال ان يتضي  
نوعه الانقسام في فرد ففعل **فعل** باننا سب ان يقال في هذا البحث  
نصل في بطلان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى واقول يمكن افادة  
الدليلين على بطلان وجود **الجزء** في نفسه بان يفرض **الجزء** ليس صحيحا  
وعلى ملحقا بما كما لا يخفى على ذوي الافهام **فصل** في ثبات السهيولى  
والاجابة الى ثبات الصورة الجسمية لانها هي الجوهر المت في الجهات  
الثلاث ووجودها معلوم بالضرورة كما سب من حيث هو **هو**  
الان لا يخفى ان **الجزء** لا يمكن ان يكون **الجزء** الا بالاجزاء  
مركب من جزئين او جوهرين بل انه تعالى في ذاته وانما قلنا من  
حيث هو **هو** لانهم يشتبهون ان من حيث هو نوع من النوع الجسم  
جزءه انما هو النوع **الصورة الجسمية** في السهيولى وبسم صورة نونية  
وسيجي بيانها وقد يقال ان الحواشي اختصاص شي الشئ في شئ

الذين يسمون قاسمان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او  
لا يكون لاسبيل الى التماسك لانه لو لم يكن مانعا لكانت  
الاجزاء واحدة واحدة داخل الجوف <sup>الاول</sup> لدخل بعضها في جزء بعض  
او خرجت من تحت في الوضوء <sup>الاول</sup> الخال بالبدنية وايضا فيكون  
وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف ههنا فيكون كونه مانعا  
من تلاقىها فاما في تلاقى الوسط <sup>الاول</sup> الطرفين فاما في تلاقى الطرفين  
الافترق ينقسم بالقبال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان و  
يجوز ان يكون الشيء واحد غير ينقسم في حد ذاته نهايتان ههنا  
حالات فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين في محل واحد  
بحسب الاشارة فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة  
الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين وان كانتا حالتين في محليين  
نمايز بين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ولو وجمعا فيمكن  
ح ان يكونهم في شيء دون شيء فكما يشهد به البديهة والعقل  
ولانا لو فرضنا جزءا على ملقى في شئين فاما ان يلقى واحد منهما  
فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واما انهما  
بعضا من الاخر والاول محال والا لم يكن على الملحق تعيين احد  
القسمين الاخرين بل احدهما <sup>الاول</sup> فيلزم الانقسام الى انقسام

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

الحمد لله الذي  
لما جاء النفل من  
بنا في الاصل والفرع  
فقد حصل الشئ في  
الاصول والافعال







المعنى لا تخ  
الفرق بين  
والله اعلم  
سبحه

مجلس اول

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]



[illegible]

مجلس فیضی در روز پنجشنبه و شنبه  
در محفل علمای کرامت علیهم السلام  
در شهر قزوین

البرق الحقة المظلمة المنظر على الخفافى الشخا  
النفاذ على شجرة التوبيا الحقا سراس

السورة السابعة  
الموجز السبعة  
ألف فقه السور  
لأنها تارة تارة  
لأنها تارة تارة

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

هذا الفصل في ذكر ما كان عليه حال المسلمين في بلاد الهند في سنة ١٠٠٠ هـ





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The page is numbered '10' in the top right corner.

[illegible]



الشيء المذكور لا يتقدمه مقدمات الا في الخطيئة التي  
من جهة احوال الى غير انما يمكن ان يفرق بينهما بعد  
غير شائبة بحسب المدة فتكون في وقت واحد مثلاً لو كانت من  
جهة احوال مثلاً في نقطة انما يمكن ان يفرق بينهما  
على الخطيئة فقط من جهة احوال بعد عن نقطة كنفق  
في حيث لو وصلتا بينهما خط لكان مساداً  
لكل من خطي حتى يكون مثلثاً متساوي  
الاضلاع ونفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان فرض  
عليها نقطتين اخرين متساويين البعد عن نقطتي  
الخطي بحيث يكون بعدا هما عن كعبهما  
عن ان يكون كل واحد من احوال حتى لو وصلتا بين  
نقطتي خط لكل واحد من مثلثات ذراعين  
وان فرض عليهما نقطتين اخرين على الوجه المذكور فخطي  
ونصف بينهما خط حتى يكون كل من اضلاع  
ثلثة اذرع ثم نفرض ثم جهة ثم جهة ثم جهة  
نفس بينهما خطوط على احوال على الوجه المذكور  
وحكذا الى غير النهاية ونستمر خط البعد الاصل



والتي بعده اعني البعد الاول هو البعد الثاني  
والبعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثاني من كلامه المذكور  
الابواب في اشتغال على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلاً البعد  
الاول الثاني في اشتغال على البعد الاصل عن  
زيادة في ذلك على هذا الى غير النهاية فكل واحد من الابواب  
فوق البعد الاصل اشتغال على وعلى زيادة في جهته زيادة  
غير شائبة بعد الابواب الغير شائبة التي فوق البعد  
الاصلي والاشارة ان كل واحد من الابواب في اشتغال على  
فانها موجودة في بعد واحد فوق الابواب في اشتغال على  
والاشارة في ذلك هو وجود فون في تلك الابواب بعد في جهته  
يوجد في تلك الابواب بعد ابو احوال ابواب واولي من  
تتالي خطي على تقدير عدم شائبة وان كان ذلك في زيادة  
الموجود كان في البعد الاول والثاني موجودان في البعد  
الثاني لان البعد الثاني اشتغال على البعد الثاني في اشتغال  
على البعد الاول في اشتغال على وعلى زيادة في جهته  
الزيادة في اشتغال على الابواب والاشارة في ذلك  
في البعد الثالث في اشتغال على البعد الثالث في اشتغال

بشكل على البعد الثاني

والاشارة في ذلك هو وجود فون في تلك الابواب بعد في جهته  
يوجد في تلك الابواب بعد ابو احوال ابواب واولي من  
تتالي خطي على تقدير عدم شائبة وان كان ذلك في زيادة  
الموجود كان في البعد الاول والثاني موجودان في البعد  
الثاني لان البعد الثاني اشتغال على البعد الثاني في اشتغال  
على البعد الاول في اشتغال على وعلى زيادة في جهته  
الزيادة في اشتغال على الابواب والاشارة في ذلك  
في البعد الثالث في اشتغال على البعد الثالث في اشتغال



المقدسات اشكفت فتعقوب ان امتداد الخطان الى جان  
من حيد، وبعد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما اجزاء  
غير متناهية متزايدة بقدر واحد واما الحكم المقدس لا يوافق  
فيوجد بينهما شرايات غير متناهية بل الحكم المقدس الثاني  
بحكم المقدس الثاني يوجد تلك الزايات التي المتناهية  
في عدد واحد والبعد المنفصل على الزايات التي المتناهية  
غير متناهية فيوجد من الخطين بعد واحد غير متناهية كمنصور  
بين ما حيزين فثبت ما ذكرنا من ان المقدس لا يوافق  
الحكم المقدس في قوله نظرس من جبرلين انه لا يلزم من المقدس  
الثاني وجود بعد واحد مشتق على تلك الزايات الغير  
المتناهية لانها لا تكون اذ كان كل واحد من الزايات الغير  
المتناهية في عدد حيد ان يكون جميع الزايات في عدد  
لجوان ان لا يكون الحكم على كل واحد حكم على كل مجموع فان كل  
واحد من الانسان يشبهه في الرخيف وتسمى في  
الاداء المجردة ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول  
كل مجموع موجود في عدد فان مجموع الزايات الغير  
المتناهية مجموعا موجودا واجب حصول ايضا في عدد

فان افترض عدد في  
في حصوله فكل واحد من  
بوجوده في مجموع  
متناهية او غير متناهية  
متناهية او غير متناهية  
المتناهية او غير متناهية  
في عدد واحد او غير متناهية  
المتناهية او غير متناهية

في مجموع

وكل واحد

وغيره جث لا من اراد بالجموع المجموع المتناهي فسلم ان كل  
مجموع متناه في عدد فكل واحد من مجموع الزايات  
التي المتناهية في عدد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان  
متناهيا او غير متناه فلان كل مجموع في مجموع الثاني انه  
لا حاجة في فرض متساوي الزايات لان البعد المنفصل على  
الزايات التي المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزايات  
متساوية او متناقضة او متزايدة لانها زايات متساوية  
يزداد المقدار على الزايات التي غير الزايات يكون البعد المنفصل  
عليها غير متناهية بالعدد وقد يقال ان البعد المنفصل على  
لا يقيد اذ لا يجب ان يكون البعد المنفصل على الزايات المتناهية  
او غير المتناهية في عدد لانها اذا فرضنا ان كل واحد من  
وكل واحد البعد الاصل فهو عدد لم تتصف بالخاصة الباقية وتسمى  
على البعد الاصل حتى يكون بعدا وهو لم تتصف بالخاصة الباقية  
او غير البعد الاصل حتى يكون بعدا وهو لم تتصف بالخاصة الباقية  
الباقية الى غير النهاية لان الخط قابل للتقسيم الى ما لا ين  
ومع ذلك لا يكون البعد المنفصل على جميع تلك الزايات  
شبه واحد بل انقص منه ما اذا كان الزايات على سبيل

فان افترض عدد في  
في حصوله فكل واحد من  
بوجوده في مجموع  
متناهية او غير متناهية  
متناهية او غير متناهية  
المتناهية او غير متناهية  
في عدد واحد او غير متناهية  
المتناهية او غير متناهية



المشهور في الترتيب فهو قريب المطلوب وانما افترض على الاول  
 ان المشكل موجود في الترتيب فاذ علم مصداق الخط من اعتبار  
 المشكل علم حصول الترتيب بطريق الاول في وجه العكس  
 فبعض ان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن  
 خرج جميع الاقسام الى الفصل مع وتوفر خطية في الاقسام  
 لان البعد المشتمل على تلك الزايات التي لا نهاية فيها  
 فخرج من ان المقدار من هو بحسب الزايات والزايات كانت  
 واحدة وغير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهي  
 من صور راجع حاشي في ذلك بيان ان لا يسير الى القسم اول  
 فلهذا لو كانت متناهية لكانت لها حد واحد او وحدون فكل  
 شكل من الشكل هو النهاية الى حد من احاطة الحدود  
 او الى حد او الى حد من الحدود الى ان الجسم التام والسطح  
 فان اطراف الخطوط من النقطة لا يتصور احاطتها بها الصلة  
 بل هي بالاحاطة هي بالاحاطة انما يخرج الزاوية فانها هي  
 الاصل وبها وكيفية عارضة لحد من حيث انما هي في حد او في  
 احاطة غير تامة فلهذا فرضنا سطحا مشكلا على ما طرقت على  
 فلهذا مستقيمة فاذ علم ان كل خط بالخطوط الثلاثة كانت

عنوان اتصال الفرض وهو غير المبرور  
 الكسبية والتوجيه فاذ المقدار اما  
 استنادا واحد وهو الخط او انما  
 وهو السطح او ثلثته وهو الجسم  
 التام فلهذا تم فوات

الهيئة المارضة له هذا الاعتبار هو الشكل فاذ اعتبرتها فيه  
 فخطان متساويان من نقطة مشتركة في الهيئة المارضة له  
 بهذا الاعتبار من الزاوية فاما اشبه بغيره من غيرهم  
 من المبرور في خط الكثرة واما شكل فاما ان يقال  
 الشكل هو الهيئة الى حد المقدار من جهة الاحاطة سواء  
 كانت احاطة المقدار او احاطة المقدار بغيره  
 فان الخط بالزاوية والزاوية ايضا فلهذا فخرج الشكل بالسطح  
 والجسم التام في قوله يقال انما يخرج من كل هذه الاشياء  
 متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك مما ذكره من  
 الدليل انه لو فرض ان كانت من جهة السطح لم يكن  
 وجوده خطين في جانب من نقطة واحدة وينفردان في  
 الى غير النهاية فلو كانا في الجسم التام على ذلك  
 في العرض والعمود لاجابة ان ان كانت شكلا فانها  
 اذا كانت متناهية وتوفيقية واحدة لكانت لها هيئة  
 مخصوصة من جهة ذلك التام في هذا الكلام في تلك  
 الهيئة فلهذا الشكل اما ان يكون للجسم او المقصود  
 الجسم لانه من حيث من هو مجموع الازالة في الجسم





[illegible]

الشك في الشخص كما ذهب إليه بعضهم وسبب كلام  
 فيه وقيل على وجه مخصوص المقام ان الشكل ليس له المظهر  
 لا بد من متضمن فيها النسبة القاعلة الى الشيء الذي هو  
 الصورة فذلك القعص اما هو السجية او ان يترباها وانما  
 كانت بمعنى عما هو من انما هو الى الصورة والصور  
 والارض والنفس بما يقف عن العقل القاعل وانما قاعدا  
 عنه انهم ما قاموا على القاعدة الماثلة لانه لا ينبغي  
 الاضمار ان على انهم متساوون في تلك القاعدة فسلم  
 انما انما الى العقل القاعل ايضا كما يتذكر بالرجوع الى  
 سباحة الصورة الثورية والمنزج والمبصر فان الارض  
 لا تتحرك عن الصورة ايضا لانها لو تحركت عن الصورة قاعدا  
 ان يكون ذات وضع الى قابل للثبات الحسية او يكون  
 لا سبيل الى كل واحد منها فلا سبيل الى تحريك الصورة  
 اما ان السبيل الى الارض فذلك ان احاط ان تقسم الى  
 لا سبيل الى الثاني لان ما لا وضع فيه تقسم الى قابل  
 لا تقسم على ما في في الحيز الذي لا يتجزى الا في تقسم  
 ان لا يرد ما هو في ارض غير ما هو ان هو في ارض



[illegible]





الى جميع الاحبار على السوية وكان ذلك نسبة الصورة  
 الى الصورة فانها تنقسم حينئذ الى قسمين احدهما  
 في بعض الاحبار دون البعض بل في جميعها لا يخرج  
 فكان قيل يجوز ان تنقسم الصورة النوعية المقارنة  
 للصورة الجسمية على نسبتها الى تلك الصورة ترجيح  
 وتوجب ان الصورة النوعية وان كانت مكانا هيا  
 لكن نسبتها الى جميعها وان كانت قد انفصلت ان تكون  
 بالبرهان الى جميعها من غير ان تكون في جميعها  
 المكونة صورة اخرى او من احوال شتى لها  
 بعض الاجزاء من اجزاء المكان الكلي والبيان يكون  
 الجوزة هي التي تنقسم على فلا حاجة الى الصورة النوعية  
 في تخصيص وقد يجاب بان الهوى في استقصاء في بعض  
 الاحياء فلا بد ان تنقسم على سائر اجزائها بجزءين  
 من اجزاء تلك الهيئة او الصورة النوعية لا تنقسم تلك  
 لان نسبتها الى جميعها على السوية تنقسم الى اجزاء  
 بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحها لا يخرج  
 فلهذا لا يجد ان يقال ان السوية في المقارنة للصورة

للصورة المتصلة من غير ان يكون لها صورة في صورة  
 في الخارج فلهذا تنقسم مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة  
 تخصه لا يكون في موضع معين ولا يميز الاخر على ما  
 لا تقدر بان يقال ان الماء اذا انقلب الى هوى او الى  
 النار المظلمة او الى موضع من اجزاء الجو الطين الى انقلب  
 اليه مع تساوي نسبتها اليها فيكون الهوى في بعضه  
 الصورة او في جميعه مع تساوي نسبتها الى جميع اجزاء  
 لان الوضع السابق يخصص الوضع اللاحق فلا يكون  
 بالمرجع الى ان انقلب من اجزاء الماء الى  
 لان كان قبل الانقلاب في الوضع الطين الى انقلب  
 الى اقرب مواضع الهوى من ذلك الموضع فاقرب مرجع  
 المخصوص فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهوى  
 قسم استقر فيه بعد شيئا فالحصول هو الا في ذلك الموضع  
 مرجع ولا ينقسم شيئا في الهوى في التمر وضع لها مثلا  
 في اشياء الصورة النوعية او في اشياء  
 بها الاجسام كلها انما يعلم ان كل واحد من اجسام  
 الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية من تنقسم





وان اردنا ان لا تقدم على الصورة تقدما رايان في ان  
 اردنا بقوله والعلية القاطنة للشئ يجب ان يكون وجوده  
 قديمها يجب تقدمها على المعلول بالذات فسلم كنهه  
 انما من المقدّمين وان اردنا ان لا يجب تقدمها بالزمان فسلم  
 فان الواجب والعقل الاول مشاويان بحسب زمان  
 والصورة ايضا ليست على الالهولي لان الصورة انما  
 يجب وجودها على الشكل او بالاشك قبل ان لا يستلزم  
 فاعلية للشئ وان لا يشترط الاجسام كذا في الشكل  
 على ما يشاء ولا على فاعلية لان الفاعل هو الالهولي فلا يشترط  
 بوجود وجوده الفاعل من الوجود المتأخر على الشكل  
 فهو واجب وجوده مع الشكل ان لم يتوقف عليه او به  
 ان يتوقف عليه اقوال فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون  
 الصورة على فاعلية او فاعلية للشئ نفي فاعلية مطلقا بل  
 ان يكون شرا فلا يلزم نفي تقدمه على الشكل وانما المذكور ما بينه  
 فيما سبق هو ان الصورة لو كانت تخصصا للشئ المعين  
 بالعلية القاطنة المتأخره لزم ان لا يشترط كماله فلا ينافي  
 كانت فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد

وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب الحاطة  
 التي او الوجود المتأخر وتلك الهيئة متأخرة عن وجود  
 ذلك الوجود والوجود هو متأخر عن وجود المقدّر الذي هو  
 المتأخر وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب  
 تأخر الشكل عن الجزء فان الشكل متأخر عن الصورة  
 بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متأخرة منه  
 ولعلنا عند التحقيق الطوسي بان في البيان ينبغي تأخر  
 الشكل عن مابعد الصورة المتشعبة والذي هو غير عدم  
 تأخر الشكل عن الصورة المتشعبة لا حيا جها في شخصه  
 الى التناهي والشكل ولا يبعد ان يحتاج الشئ في تشعبه  
 الى ما يتأخر عن مابعد كالجسم بالنسبة الى الوجود والوضع  
 المتأخرين عند قائل التناهي والشكل غير متأخرين عن  
 الصورة المتشعبة من حيث تشعبه وان كانا متأخرين  
 عن مابعد ما بينهما ولا تناسب ان يقول لان الصورة متأخرة  
 عن الشكل قطعا ونفاه ان يقول احتياج الصورة في شخصها  
 اليها ما غير معقول لان كان الجزء في مابعد الى الشخص  
 وليس كذلك انما يشعبه باقية مع تدبير الالهولانية  
 قاله

وانما شكل عليها وان كان الى الشكل ذلك بطرعا فانما تعلم  
 ان الصورة ان انضمام الشكل الى الصورة فلا يشترط  
 والشكل لا يوجد قبل الالهولي في شئ اما مشقة عليه او بعد فلو  
 كانت الصورة على وجود الالهولي كانت متقدمة على الالهولي  
 بالذات والالهولي متقدم على الشكل بالذات او مع ذلك المتقدمة  
 الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لا بالتقدم  
 على المتقدم على الشئ والمتقدم على الشئ متقدم عليه حسب حكم  
 المتقدم الاول وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على الشئ متقدم  
 على ذلك الشئ لا يظهر حتمه في التقدم والمرتبة الثانية وقد يقال  
 الالهولي متقدم على الشكل قطعا بناء على ان الحق في الشكل المتأخر  
 بشرا الالهولي فيحتاج الى المتقدمة لانه اذا وجد كان  
 واحد منها عن سبب متفصل وانما على ما ذكرنا من ان  
 المتأخرين يجب ان يكون احد على وجوده لا يكون معلوما  
 على معجزة لها لتحقيق التلازم والعلية مابعد متخلف  
 المعلول عنه وان كان علته متأخرة او غير متأخرة فليس  
 للمعلول وبالعكس وانما المتأخرين مستلزم لها وهي المعلول  
 الاخر وهو بالعكس ومهما بحث لانه ان العلية في العلوية

الموجبة لا يجازيها ثم اذا لم يكن احد المتأخرين علته موجبة  
 الاخر ولم يكونا معلوما على معجزة لهما لزم ان يكونا معلوما  
 عن الاخر وهو متقدم وان لم يتقدم لم يلزم ان يكون الالهولي  
 على فاعلية على تقدمه لانه موجبة فلا يكون وجوبه على فاعلية  
 فيما سبق من سبب المتأخرات والالهولي متقدم على الالهولي  
 على وجوده عن الصورة فاعلية لانها لا تقدم المتقدم وان  
 الصورة هي بدون مابعد اخرى تشعب المادة بتوارها  
 عليها ولولا ان الصورة عنها لم تقدم صورة اخرى بالاعتدال  
 المادة فشكل الصورة المتأخرة عليها كالمادة غير متأخرة  
 منها عن السقف وتقوم مقامها بحدود اخرى في السقف  
 باقية على حالها حتى ان تلك المادة لم وليت الصورة ايضا  
 فاعلية لانه الالهولي من كل الوجوه فاعلية لانها لا تقدم بدون الشكل  
 المتأخر الى الالهولي فالالهولي متقدم على الصورة في وجوده وان  
 بقاها اقوال فيبحث لانه كان مادة كافية في اثبات الالهولي  
 متقدمة الى الصورة في البقاء كانت الصورة متقدمة ايضا الى  
 الالهولي فيه لما بين ان ايضا ان الصورة لا توجد بالفضل بل بالوجود  
 وقد يقال في اعتراف لما سبق من الصورة ليست على الالهولي







وقد جاب عن ذلك بان الجسم قد يتأثر بالحرارة  
 فيكون له حرارة فيكون له مكان فيكون له  
 يتأثر به غيره فيكون له حرارة فيكون له  
 في مكان ولا يبعد في ان يكون المكان  
 الجسم من غيره جيبين له وان لم يكن  
 نسبتا لغيره الى ما كان له من طبيعة  
 لما صرح به في شرح اشارات من ان المكان  
 القائلين بالجسم وغيره فيكون له مكان  
 من غير ان يكون له مكان عند غيره  
 واما الجواب عن قوله في شرح اشارات  
 فلو لم يستقل ذلك فلا يكون له مكان  
 والجسم من المكان فاما وان لم يكن له  
 الجسم من المكان فاما ان يكون له مكان  
 ان الجواب عن ذلك بان الجسم قد يتأثر  
 انشأ الجسم من المكان فيكون له مكان  
 في موضع اخر من المكان فاما ان يكون  
 كان حيث كان لا يتأثر به غيره

والجواب

وهو ان الجواب عن ذلك بان الجسم قد يتأثر  
 الجواب عن ذلك بان الجسم قد يتأثر  
 منها وانما في ان الجسم قد يتأثر  
 كان يتأثر به غيره فيكون له مكان  
 لا يتأثر به غيره فيكون له مكان  
 فاما ان الجسم قد يتأثر به غيره  
 المتأثر به من غير ان يكون له مكان  
 الجسم من المكان فاما ان يكون له  
 فليس من انشأه من غير ان يكون له  
 وهو ان الجسم قد يتأثر به غيره  
 الجواب عن ذلك بان الجسم قد يتأثر  
 يكون موجودا في مكان فاما ان يكون  
 له من انشأه من غير ان يكون له  
 كان من انشأه من غير ان يكون له  
 شئ بدون انشأه من غير ان يكون له  
 الجسم من انشأه من غير ان يكون له  
 بان المكان من غير ان يكون له











ايضا اما الاضائة فلا تارة اخرى ان الماء سحابة  
من ماء اخر وحرك في كنف حتى صار سحابة ضع  
من سحابة الاخر فان الماء قد انتقل من نوع من الماء  
الى النوع الاخر الى نوع اخر فالحق الاضائة انما هو  
وذلك ان الماء كان في كنف ثم حرك في الارض حتى  
صار في مكان اسفل وكان اسفل مقدار من جسم اخر ثم  
تحرك في كنف حتى صار اعظم مقدار الماء وكان في كنف  
وضاع ثم حرك منه وضع اخر وضاع فقدر انتقل  
الجسم في هذه الصور فها من افاض الى اخرى تدبرها وما  
الملك فلان السماء اذا تحركت الى الشمال والصور قد  
انتهت بهتة احاطت بها التدرج بها الحركة في الارض وما  
الضلع والافتقار فلا تارة اخرى الجسم سحابة الى اسفل  
بالتدرج تحرك من سطح الى سطح اقوى منه وذلك اذا زاد  
الاستعداد او في غلب السحابة السحابة فيقال في السحابة  
يشبه ان يكون الاستعداد في متنوعا اذا استطاع من سحابة  
الى سحابة ومن سحابة الى سحابة يكون ذلك لان اجزاء  
متنوعة بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما هو ان كانا

فرض زمانان مشتركان في آن فقل انك الان مستعمل  
للموضوع منه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستعمل  
منه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك لان لهما وجود  
الاول وبداية حصول الثاني فلهذا يخرج في الانتقال من  
ان الفاصل بين اجزاء الساعة حدود غير متغيرة فيكون  
الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض اجزاء ايضا ممكن  
او فرض مكانان بينهما مسافة متغيرة كان الانتقال من  
احدهما الى الاخر متدريجاً فلهذا كان في الانتقال من زمان الى  
زمان آخر بينهما زمان لا يخرج والخسب فلهذا يكون تدريج  
الزمن فيهما ويقول ايضا عارضة الحركة اما ان يكون الحركة  
التي هي في تلك الزمان حادثة في كل لحظة من تلك الزمان  
حاصلة فيه بالتحديد او ان يكون الحركة حاصلة في كل لحظة  
تتارة فهو عريف في الحركة فبما ان ذلك الشيء في الحركة المتعدية  
الى الاول يسمى زائفة والمتعدية الى الثاني عريفية بالتحديد  
اعرف بالجموع في الحركة الزائفة اما الطبيعية او مفسدة او زائفة لان  
الوقت في الحركة يتكون من اجزاء لها مبدأ وليس لها نهاية فهو اما  
ان يكون مستفاد من خارج الى امر متغير من الحركة في الزمان  
الطبيعية او ان يكون وان اراد بالكلية فلهذا قوله وان لم يكن

مكرر واسباسية بمكررة الطلح المكون  
مكرر الطلح الى وان من الطلح

لیکن مستفاد من خارج خامان کیوں رہا شعور والا  
 کیوں انہیں علم حاصل نہ ہوا شیخ فی سائر الخیر و کیفیہا رہا  
 کیوں الجسم دفعوا لما لایا انفسہ وہیں عینہ الشعور قطعا والا  
 حلت علی الاول فالاول وغیر کیا وہ ان حلت علی الساقط  
 ان کیوں لم یبق لها الشعور الخ علی الاول ولی بالیاد  
 فان کان لها شعور قبل تجرد الشعور لا یبقی فی كون الخیر  
 راویہ کما فی الساقط من علوم شعور ہست قبلہ ان اذا کان  
 شعور وارادہ فی الخیر لا راویہ الخیر انما ہذا ما یسمی الخیر  
 من انک مویطیہ ولا شعور لہا وان کان الخیر کما  
 وارادہ ان لم یکن لہا شعور فمن الخیر الطبیعیہ وان کان  
 مستفاد من خارج فمن الخیر القسریہ فیکید اشارہ الی انما  
 الخیر القسریہ طبعیہ لا شعور لا انفسہ ولا شعور من انفسہ  
 انما ہا بل موجود فی الزمان او فرضا ذکر وقتہ  
 فی مسافت علی ماضی الخیر و ابتداء مع ہا ذکر الخیر  
 بطلانہا و انتفاء الخیر و یفرق الاول من الخیر الخیر  
 وجدت الخیر طبعیہ قاطعہ لسانہ من مسافت السیرۃ  
 قاطعہ لسانہ الخیر ہا و ان کان الخیر لسانہ من مسافت











من الجبهة والركائس المركبة في مركز عن الجبهة انقسام  
في الكلام وقوف على تسليم امتناع الحركة في الجبهة كما اشرنا  
اليه وانما ثبت ذلك فلا حاجة الي ذلك لانه ان انقسام  
الجبهة مستلزم لان مكان الحركة فيها وانما ثبت ان  
وضع الجبهة ليس بالذات والركائس جوهرات كانت قبله  
لان انقسام في جميع الجوانب كما مر فحين ان يكون عرضا وحرارة  
لهما من مركبة وتعيين وضعها ولا يجب ان تكون قائمة  
بالجبهة كما ذكره بعضهم لان جبهة الفوق اعني السطح الاعلى من  
الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالخط والارض جبهة تحت  
اعني المركز ليست قائمة به وان كان متحد والمركز وتعيين  
وضع الجبهة ايضا فنقول ان جبهة الجبهة ليس في حلة الركائس  
ولا في حلة المشابهة والركائس كانت الجبهة ان كانت في السطح  
لان الملاءم المشابه لا يوجد فيه امور متخالفات بالطبع فلا يكون  
احدهما مطلقا لوضع الاجسام والاخرى متروكة لذلك  
بعضهم عرف ان النار والهواء طالبا بالسطح المفقوف  
وهاربان عن التحت والارض والماء بالحس فاذن  
تحديد الجبهة في اطراف ونهايات خارجة عن الملاءم

لا يشترط ثابت اصله سواء كان الجسم كريا او لا فان كان  
بعضه البعد البعد لم يكن البعد ان بعض ما هو  
من ذلك البعد فلا يتحد به جبهة السفن بخلاف الحركة التي  
بالمركز فبجبهة البعد الداخل فان حلت لا يمكن متحد الجبهة  
بالجسم الكروي ايضا لانها جبهة متقابلتان متقابلتان في النهاية  
بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو مطلق منه والمركز ان كان  
بعد الامعاء المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس البعد  
المفروضة عن المركز بل ان يفرض محيطا عظيما محيطا  
فلو كان متحد الجبهة بالسطح الكروي لما وقعت على المحيط  
الحق بل تحتها وتحتها على المحيط العجوة فلكه لو يكون  
اخرها البعد المفروضة عن الاخرى واما كونها واحدة  
مثلا البعد الامعاء المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعها وان  
كان اجسام متشعبة وجب ان يتحد بعضها ببعض وال  
لم يتحد بعضها بالاعضاء البعد لان ما بعد بعضها في الامعاء  
الواحد منها فبما قرب من الاخر فكل ما يقرب غاية البعد  
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن الجميع لكونها غاية القرب من  
البعض الاخر والنسب ان يقال ان البعد عن الجسم ان كان

به قيل تعويده انقسام ان تحدد الجبهة ليس في انفس  
شحن الملاءم المشابهة فاذا هو في اطراف ونهايات خارجة  
عن الملاءم المشابهة تحصل من وتبين بعض الحقيقة الملاءم  
بالملاءم المشابهة لا يوجد فيه امور متخالفات الحقيقة لكونها  
بعضها جبهة حقيقة وبعضها جبهة اخرى متقابلتان الاولى  
هي الجسم الذي لا يكون منها شيئا لان انقسام الجبهة  
حدود مختلفة الحقيقة كالسطح والمخطوط والنقط وانما تنصوا  
للملاءم المشابهة تنبيه على ان اشياء قد الجبهة لا وقوف  
على منها على الاعضاء البعد انقسام على من متوهم من البعد  
عن تحللها يظهر بانها تسمى من كان ذلك كان تحدد  
بما جسم كروي لان تحدد ما اما ان يكون جسم واحد او بان  
فان كان جسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي  
ليس كريا لا يوجد به جبهة السفن لان جبهة السفن غاية البعد  
عن جبهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو مطلقا  
ولا ان يتحد جبهة السفن بالنسبة الى ما هو مطلقا  
فوقها بالقياس الى ذلك الملاءم ولا يشترط ان يكون كريا  
غاية البعد سواء كان البعد داخل او خارجا بل البعد الخارج

قد آلت بيان

كان خارجا عنه فكل البعد عن الاخر فيجب ان يكون بعضا محيطا  
بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كريا والركائس  
جبهة السفن فبجبهة في تحدد الجبهة بالسطح كريا وجب  
يقع المحيط حوله وخرج في تحدد وان يكون متحد في حله  
بسطح الاجسام لو كان ورا جبهة كانت جبهة الحقيقة  
به متضمنة لاشارة في حله لظهور علم من ما ذكره في كروية  
جسمه في الفوق والتحت محيطا بالاجسام وجب الفلك  
الاعظم والارض على كروية جميع الفلك واما الاصول المشبهة في  
الفضول المشبهة في ان الفلك بسيط اي لم يتركب  
من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة بهما الرسم مشاع  
لذلك ايضا وقد يطلق بسيط على ثلثة معان اولها  
ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة فبجبهة  
الارض والفضول والاعضاء المشابهة كما اعظم الثاني ما  
يكون كل جبهة مقدار من ملة بحسب الحقيقة سواء كان  
الاسم والى في تقديره في الملاءم ودون الملاءم والاعضاء  
المشابهة اذ فيها اجزاء مقدار من الملاءم واما الثالث  
في اسمائها واعدادها في ان كانت ما يكون كل جبهة مقدار



بحسب الجنس مساويا لكل في الاسم على ما قد خرج فيه  
 العناصر والاعضاء المشابهة دون الافلاك لانه لا يقدر  
 الحركة المستقيمة الى الابدية مطلقا والمستقيمة في الطبيعة  
 واما الحركة الجوزية ونفسا سرعا فاما تسير مستقيمة لثقة  
 لا اصطلاحا كما صرح به بعض الخفيتين ومعنى كان كذلك  
 كان بسيطاً اما ان لا يقدر الحركة المستقيمة فلان كان ما يقدر  
 الحركة المستقيمة اذا فرض تحركها فانه متجه الى جهة وتشارك  
 لاخرى وكان ما يولد منها في الجاهات متجذرة قبله لا غير  
 نظرا لانه يلزم من ذلك الاتحاد بالجهات قبله كونه ولا استقامة  
 فيه وانما الخصال ان جهة الجاهات قبله وجوزيها لمساواة لاقصا  
 على ان يقاس بالجهات لا يكون متجذرة في ذلك ليس كذلك  
 بل يتجذر في الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومعنى كان  
 كذلك وجب ان يكون بسيطاً لانه لو كان مركبا فاما ان  
 يكون مركبا واحدا من اجزائه اي بساطة على شكل طبيعي  
 او قسريا او يكون موزعا على شكل طبيعي وبعضها على شكل  
 قسري لا سبيلا الى الاول والا لكان على واحد منها كبريا لان  
 الشكل الطبيعي البسيط وهو شكل الكرة قانونه ان الطبيعي

الاجزاء

في الجسم بسيط واحدة والافلاك الواحد في القابل الواحد  
 لا يفعل الا فعل واحد او كل شكل سوي الحركة ففعلها ان  
 شتاتة فان المصلحة من الاشكال يكون جانب من تلكا  
 واخر سطي او اخر نقطة ولو كان كل واحد منها كره لاحتاج  
 ان يحصل من مجموعها شكل من متصل الاجزاء ولا سبيلا  
 الى الثاني وانما لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضا كره  
 فيكون ظاهرا بالشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة  
 فان تغير الشكل لا يغير عن حركة اجزائه ههنا ولا يغير على  
 ان الثابت فيما سبق استقامه ان يكون الشكل قابلا للحركة المستقيمة  
 والمثبت والمثبت ههنا استقامه ان يكون اجزائه قابلا لها وقد يقال  
 اذا كانت اجزائه قابلا للحركة المستقيمة كانت جهة مستقيمة  
 عليه تقدم الجزء على كل فيلزم ان يكون لجهات مستقيمة عليه فلان  
 مستقيمة اجزائه وفيه يثبت اما لا فلان جزء الشكل اذا تحرك على  
 دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احد الجاهتين المرفوق  
 الخت فلم يثبت ثم قد قبل الجاه والجاه فاما ههنا وسائر  
 الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم الجهات على مكانها  
 لا عليها فان الشكل قابل للحركة المستقيمة في الطبيعة

الاجزاء

الاجزاء

لان كل جزء من اجزائه المرفوقه فيه ثم ابقى على ان  
 الافلاك متصل واحد لاجزاء فيه لا يفعل الا نفس ما في  
 طبيعة بعضه يحصل وضع معين وهي اذ من غير ذلك  
 الاجزاء في الطبيعة او ر عليه ان الباطنة يستدل بها على ان  
 الشكل قابل للحركة المستقيمة اذ على ان غير قابل لانه  
 اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجاهات  
 وهو مرج بالضرورة او الى بعضها دون بعض وان ترجع بطريق  
 وبهذا اذا تحرك بسيط على الاستدارة فلا بد من  
 قطبين معينين ساكنين ومن دون ذلك فوضوطة متفاوتة جدا  
 في الصغر والكبر رسمها النقطة المرفوقه فيما بينهما بحركات  
 متساوية اختلافها عظيم بالسرعة والبسط مع سعة النقط  
 المرفوقه في ذلك البسيط وصلها جهتها للقطبية والكون ورسوم  
 الدائرة الصغرى والكبرى بالحركة الباطنية والسرعة فانه ترجع بطريق  
 وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لا مرعا الى  
 حركة وان لم تعلم بغيره فربما يكون الترخيص بسيطا وانت تعلم  
 ان هذا من انفق لهم ان نسبة القاع الى الجاه يسو او عليه  
 من كونه في قواعدهم فكل جزء يمكن ان يكون من وضعه يحصل

ويصل الى وضع جزاء اخر وما ذلك الا بالحركة وكما انفتحت  
 المستقيمة تحت المستقيمة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع  
 والمجازاة لطباع الاجزاء استلزم جواز زوالها عنها وذلك  
 لا يستلزم جواز الحركة عليها او يجوز زوالها بحركة غير كما ان  
 الوضع والمجازاة مسمو كانه شكل الحركة الطبيعية او قسرية  
 واجيب بانها اذا فرضنا وجوب سكون الجزء وحفظا من  
 حيث لا بسيط وجوزيها فجزءه فكل جزء من اجزائه وضع  
 فتعين اسكان حركة قطبها ونقطة ان يشاء يجب ان يكون غير  
 ميتة من غير مستقيمة يتحرك به والا لكان قابلا للحركة المستقيمة  
 لكن الثاني كاذب فالقدم مثله بيان الله عليه انه لو لم يكن في  
 طبيعة الجسم ان يقول لو لم يكن عليه مبدأ معين مستقيمة وقوا  
 في كلامه ان الغالب لانه لو كان الطبع بمن الطباع ويتناول حاله  
 شعور وراوة فلا يلزم قوله فاما عدم الاسكان الشئ من العاصم  
 والطبيعي كروا له وان كان بمن الطبيعة فلا يصح قوله انما قبل  
 المستقيمة من خارج الا لازم على تقدير ان يقبل ما ليس بطبيعة  
 مبدأ او حصل لهما من خارج ههنا سوي الجسم القليل الجسم الذي  
 لا يقبل الطبيعة فيه في السرعة كما يستقيم عليه والاستقامه في ذلك

مستقيمة



والضالم يصح قوله لما يكون فيه ميل مستدير اهله وهو ظاهر  
والجواب ان السبب ان الجرح الطبع على الطباع والعامة الطبع على الناس  
لما رشحته واردة فان الطبيعة ايضا تطلق على سبيل القوة  
مما اورد الطباع كما صرح به بعض الفقيين فيمنع ان يكون على  
الاستدارة وقد ثبت ان الفعل بالحركة المستديرة اقوى فيه بحيث  
اذا لو ريد به ان الحركة المستديرة ممكنة في كل هذه الالفاظ في اشتقاق  
حركات على الاستدارة بواسطة عدم علمنا به معنى الميل المستدير  
وان ريد به ان الفلك مستدارا انما بالحركة المستديرة ولا يحتمل  
ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشروط وعدم جميع المعوقات  
غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره هنا من ان في كل حال البساطة  
المعصرة اذا انشبهت في مكان حركة المستدير كيف لا وقد هو  
ان ان كثر ان رشحته كانت بانه الفلك يجب ان يكون فيه  
جدا ميل مستدير يتحرك به ويحكم بغير تقرير الدليل على وجه  
يقضي فيه المكان الحركة يجب ان لا توافر ولا يجري في المناظر  
بان يقال ان الحركة المفسرة للفلك ممكن وما يقتضي  
تحريكها من غير ان يكون فيه ميل طباعى ولما اشنع في  
الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ ميل مستدير

[illegible]

الاصول فيكون نصفه فيكون ذو المثل الثاني ينكس  
القوة العنصرية في نفس زمان عدل المثلين مثل مسافة ذي  
مسافة عدل المثل لان الحركة تزداد وسرعتها بقدر ارتفاعها  
القوة المبدئية المعروفة التي في الجسم ويستقص سرعتها  
بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص من بين القوة  
المعروفة التي في الجسم ولا تزداد السرعة وزاد المثلين منها  
ولا يستقص السرعة لم يكن القوة المبدئية سادعة ضمن الحركة  
مثلا كان المثل الثاني نصف المثل الاول كان سرعته ذي  
المثل الثاني نصف سرعته ذي المثل الاول فيكون ذو المثل  
الثاني في نصف زمان ذي المثل الاول وذلك النصف  
مثل زمان عدل المثلين مسافة ذي المثلين الاول ومن مثل  
سافة عدل المثلين فظهر لنا ان الجسم العنصر المثل والذاتي المثلين  
فيه متساويان في السرعة وهو في وقت زوايا الكلام بعد  
فرض الاجسام الثلاثة المذكورة يوزعوا حين ينقطع ذو  
المثل الثاني مثل مسافة عدل المثلين في زمان عدل المثلين لان  
السرعة تزداد وتستقص بانقصاص المثل المعروفة وازدياد  
وازياد فمثلا كان المثل المعروفة اقل كان زمان الحركة

فقد أقررنا زيادة السرعة وكلما كان الميل أكثر كان  
زمن الحركة أطول والنتائج السرعة متفاوتة الزمان  
انما هو بحسب تفاوت الميل والباقي فلما كان الميل  
الساكن نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل  
الساكن نصف زمان حركة ذى الميل الاول وبذا ساعدنا  
في ذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقولنا بوجوب  
وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان فذلك  
الزمان الذي يقتضيه ما بهرنا ان يكون محفوظا حقيقة في  
جميع الحركات وما زاد عليه يكون بحسب المعاوقة فيجب  
ان يشترك الاجسام الناشئة في ساعة واحدة لا بعد  
اصل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة في  
ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل الساكن في  
نصف ميل ذى الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الساكن  
نصف زمان حركة ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة  
بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونقطنا وايضا عنه بان  
الزمان متصل لا عددا لانقسام فيه بالنقص وانما ينقسم  
بالفرض الى اجزاء هي الزمنة انقسامها لا نصف عددها



وكذلك الحركة متصل بها فخطاها على المسافة والزمان  
ولا تنقسم الا الى اجزاء هي الحركات كما ان المسافة لا تنقسم  
الا الى اجزاء مستقيمة وكل واحدة منها مسافة زمانية  
حركة فرخت اذا جرت على خط واحد او كان على خط  
منه زمانا وكان طرفا الجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك  
الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة  
وحيث في نفسه ايضا مسافة زمانية فالحركة من حيث هي  
صالحة لان تقع في احدى جزئها كان من الاجزاء المفروضة  
للمزمان والمسافة فلا تقتضي الحركة لذاتها قدرا معيناً  
من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي مطلقتهما ولكن  
ان يقال ان البديهة تحكم بان الحركة الخاصة لا توجد  
في مسافة مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان بالمتبادر  
القوة للحركة والجسم المتحرك والمسافة المعتبرة من نظر  
عن المعاوقة ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة  
فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوقة وبعض منه  
بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك  
الاجسام الثلاثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة با

باعتبارها كالمفروض تساوي تلك الاجسام فيها واما  
زاد عليه يكون بازاء المعاوقة وقال الامام الاستاذ  
في كون الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه تساوي بين  
في السريعة الا اذا كان الميل القليل عابثا ولم لا يجوز ان  
يكون بالغا في مرتبة الضعف الى جفت لا يبقى الا سوا بق  
كان قطرات الماء اذا تسالت وتكثرت اثرقت في نقر  
الحجر ولا تاثير لصل القطرة فيه واما الخصال اما شئ من  
فرض تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه او من فرض ان  
الذي نسبته الى الميل الاول كسبته زمان عدل الميل  
الى زمان ذي الميل الاول والناقص من فرض ان  
الاخير من بالقدر الى ضايف جرت مساهما وبالجملة  
الامور المذكورة اذ لا اول منها ولا الثاني انكاره  
استحالة الشئ في مبدئية على الثاني بين الامور الخمسة  
وهو منتف بين بالضرورة كمن فرض ان يكون على النسبة  
المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبة مرتبة الى حسب  
الضرورة والضعف وان كانت غير متناهية لغيرها  
عددية ونسبة الزمان الى الزمان متناهية وقد بين

اظهر على انه يجوز ان يكون للقدرة نسبة الى مقدار  
اخر لا يوجد تلك النسبة بين النسبة العادية فلهذا الخصال  
انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه  
تحركا نسبيا فيكون محالوا تقول ايضا ان الفلك ليس  
في طبقة مبدأ ميل مستقيم والامكانات الطبيعية الفلكية  
الواحدة تقتضي الاخرين المتشابهين بها وفيها  
لاننا لم المناقاة بين الميل المستقيم المستدير لاجتماعهما  
في الحركة المستديرة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي  
توحيد الجسم الى جهة المستدير تقتضي حركته على ان  
المستدير لا يقتضي التوجه لانه يقتضي العرف واليقين  
المناقاة فيجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة اشرف  
متشابهين باعتبارين متشابهين في ان الفلك  
لا يقبل الكون والنفسا وهما يطلقان بالاشتراك  
على تعيين حدود صورة نوعية وزوايا اخرى وعلى  
الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والحدس منها  
سواء لا ولى والخرق والاشياء الى فراق الاجزاء  
اقتربا ما اما انه يقبل الكون والنفسا فلهذا قد بينا

الجزات والاعين من الخد والجزات يقبل الكون والنفسا  
اما صغرى فقدمت تقريبا واما الكبرى فخلان ما بين الكون  
والنفسا فلهذا هو الى اداة غير طبيعي والصورة الفلكية  
باعتبارها غير طبيعي لما بين ان كل جسم فلكي طبيعي فلهذا  
على ان يكون الى الطبيعي للصورة المارة غير الى الطبيعي  
للصورة الفلكية بل هو موقوف على ان الجزء الواحد  
لا تقتضي طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو كذا في الامور  
المتشابهة بالنوع جاز ان تشترك في لازم واحد وكل ما هذا  
شكلا مما يكون لصورة المارة غير طبيعي للصورة  
الفلكية الفلكية جزء اخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة  
لان الصورة الفلكية اما ان تحصل في جزء طبيعي او في جزء  
غيره فان حصلت في جزء غير مستقيمة فلهذا  
لا يكون الى الطبيعي وان حصلت في جزء طبيعي فالصورة الفلكية  
كانت مما لا ينافى حاصلا في جزء غير مستقيمة  
مما طبيعي الى جزء الى الطبيعي منها بانها الى الجزء  
بعض المكان ولا يصح حركتها على المعنى الا كمنه واما النسبة  
قابلا للحرق والاشياء فخلان ذلك ايضا يتبادر من حصول



المتحرك بالارادة المستقيمة وليس كذلك بل هما  
يستلزمان لها فالحاصل بالارادة المستقيمة لا جزاء الفلك  
والفلك لا يتغير بالارادة المستقيمة قد يتغير الحرق والالتزام  
وتحذر ان المراد بها هي الحركة الارادية مطلقا فلا حاجة الى ما ذكرناه  
بعضهم من انه لا بد للحرق والالتزام من افرق الاجزاء وتفرقها  
المستقيمة بالحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالحرق  
والالتزام اما ان يكون بالمستقيمة او بالمستديرة وهما محالان  
اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني  
فلان الحرق والالتزام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض  
الاجزاء على الاستديرة في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة  
اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافعال مختلفة  
مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او  
قسرية او ارادية وكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة  
واحدة لا يقضي الاشياء وان افرقت فاما القسرية فلان  
تفرقها عن ذاتها قاسر بها على الافلاك واما الارادية فلان  
الفلك ليس له اداة عاوم للالات الجزئية الجسمانية المختلفة  
التي بواسطتها يصدر تلك الافعال المختلفة من نفس الفلكية

المتحركة بالارادة المستقيمة في ان الفلك يتحرك على استديرة  
وانما لان الحركة الحلقية للزمان هي التي كان الزمان متحركا  
لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة مستقيمة  
في غيرهم من الحركة الا انه مطلقا والمستديرة من الوضعية  
لا شك ان الشد يد بينهما غير جارح لاحتمال ان يكون  
الحلقية للزمان حركة كرية او كروية والملازم لكلامه فيما بعد  
ان يحل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم ويخرج  
محال المناقشة في المسار واسع لا جاز ان يكون مستقيمة  
لانها لا ح اما ان تدب على غير الشد او تدب على السبيل  
الى الاول والآخر وجوده غير مستناه وهو ساقط لا الحركة  
او الحركة الموجودة ليست بهذا والحركة التي هي ليست  
موجودة ولا سبيل الى الثاني الا انها لو وجدت لكانت مستقيمة  
في طرف قبل الرجوع فتكون مستقيمة لتكون لان بين  
كل حركتين سكنة لان الميل الى كل طرف وجوده  
حال الوصول لا يتغير الا يحصل حال الوصول فلو لم  
يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يقبل الوصول  
قبل عليه لان ان ليس فاعل الوصول حتى يلزم وجوده

حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب  
بشأنه مع الوصول وكلما كان الميل للوصول موجودا  
لم يحدث فيه ميل يقضي كونه غير موصول يعني الوصول  
لا يستحال اجتماع الميلىين المتماثلين في جارية  
واحدة في جهة او رعية الامام باثبات الاستحالة المذكورة  
وقول كل واحد من على ان الميل جيد المداخلة ومعلمه ارادوا  
بالميل من نفس المداخلة فانهم قد يطلقوا عليه ايضا  
ولا شبهة في تلك الاستحالة فان شئ لا ينفع الى من يتحرك  
ان الميلىين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل  
مداخلة الى جهة وفيه بالفعل متحرك عنها ولا تظن ان المجر  
المسرى الى فوق فيه ميل الى السفلى البتة بل فيه مبداء من  
سفال الى فوق ذلك الميل هو الزمان السابق فالى ان الذي  
فيه ميل للوصول غير محال انه في غير موصول وهو موجود  
من الميلىين بصفته الايضاح وانما الوصول الى ما حوشت  
فان ان الوصول كونه غير موصول لان حال الوصول  
اما ما يحدث هو فيه لو كان زمانا وانهم قد بينا ما يكون  
الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى الميلىين بصفته

بف قبيل فيه نظر لانه ان اراد ان لم يكن واحدا وصولا لثباته  
فلا بد من غيره وان اراد وصولا في الجملة ثم وقد يقال ان الثبات  
هو متشبه المسألة المتدلة لا يكون منقسما في تلك الامتداد  
والا لم يكن له الجوارح فالوصول اليه في ان يكون زمانيا لثباته  
ذلك هو متشبه التعلق بالوصول به شيئا فشيئا ولا محال  
صير به غير موصول قبل وايضا قد ثبت ان الوصول  
الذي هو مستلزم ان يكون الوصول انما ايضا لا يقع  
الذي الى المحالة وقد يقال ان الانطباق والموازاة والحجازة  
والتماس والوصول وانما لها البليات لانها تحصل عند استنها  
الحركة مع ان زوال كل واحد منها زمانيا فلا يحصل الا بعد الحركة  
فان احد الجسمين لا يتحرك ومال الى الانطباق على الجسم  
فذلك شك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة فلا يزول هذا  
الامر ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا  
الحال في جميع ما ذكرناه وهذا كان كل واحد منهما من الميلىين  
انما وجب ان يكون بين الاثنين زمان لا يتحرك في الجسم والامر  
لزم تعاقب الاثنين فيكون زمانا من اجزاء لا يتجزئ الى اثنان  
ويكفي من ترك المسافة من اجزاء لا يتجزئ الى اثنان

الانطباق







والاخر اوضح وجهنا بحث لاننا لانم ان ترك الوضع هو الوجه  
الى ذلك الوضع بل الى خلافه وانه انما ذلك الوضع لا يتنازع  
اعادة اعمومهم بينهم وانما انما ليست حلاية بل طلبا بما لا يلائم  
فان كل وضع يحرك الجسم بحركته المستمرة فحركته اليه من عند  
والاخر الى الشئ بالطبع يستحال ان يكون ههنا عند لان الطبيعة  
اذا وصلت الجسم بالركن الى الخار المطلوبه اسكنه قبل ان يلائم ذلك  
اذا كانت الى المطلوبه اسكنه بالركن حتى يحصل بها السواء اذا  
كان لطلبه بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجب بان الحركة ليست  
مطلوبه بل انما هي في حلقها لانها تقتضي الشئ الى الذي يكون  
المطلوبه لانها لا يمكن ان يتنازع لا يلزم اسكنه اذا لم يستبد  
الفعل بوسيلة من الخار المطلوبه لا رجايا حارة اخرى وهم  
جاء الى غير هذا حتى تكلمنا حصلت لرحاله مطلوبه يستبد  
بجاء اخرى بطريقه هذا المخرج والى المستديرة الفلكية ليست  
لذلك ولا حلاية ان يكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل  
يقضي الطبع فحس الطبع لا تسر فيه بحث الا يلزم من عدم  
كون حركة المستديرة طبعية ان لا يكون ميل طبعيا في خلافه  
بهذه الحركة **فصل** في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون

والاخر اوضح وجهنا بحث لاننا لانم ان ترك الوضع هو الوجه  
الى ذلك الوضع بل الى خلافه وانه انما ذلك الوضع لا يتنازع  
اعادة اعمومهم بينهم وانما انما ليست حلاية بل طلبا بما لا يلائم  
فان كل وضع يحرك الجسم بحركته المستمرة فحركته اليه من عند  
والاخر الى الشئ بالطبع يستحال ان يكون ههنا عند لان الطبيعة  
اذا وصلت الجسم بالركن الى الخار المطلوبه اسكنه قبل ان يلائم ذلك  
اذا كانت الى المطلوبه اسكنه بالركن حتى يحصل بها السواء اذا  
كان لطلبه بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجب بان الحركة ليست  
مطلوبه بل انما هي في حلقها لانها تقتضي الشئ الى الذي يكون  
المطلوبه لانها لا يمكن ان يتنازع لا يلزم اسكنه اذا لم يستبد  
الفعل بوسيلة من الخار المطلوبه لا رجايا حارة اخرى وهم  
جاء الى غير هذا حتى تكلمنا حصلت لرحاله مطلوبه يستبد  
بجاء اخرى بطريقه هذا المخرج والى المستديرة الفلكية ليست  
لذلك ولا حلاية ان يكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل  
يقضي الطبع فحس الطبع لا تسر فيه بحث الا يلزم من عدم  
كون حركة المستديرة طبعية ان لا يكون ميل طبعيا في خلافه  
بهذه الحركة **فصل** في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون

ان يكون جرة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على  
افعال اى دورات غير متناهية يجب اعمومهم ولا ريب من ان القوة  
الجسمانية المتناهية الى ان في الجسم البسيط المقدس بانفسه  
لذلك فالحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما هي القوة  
الجسمانية المذكورة لا تقوى على كل كانت غير متناهية لان كل قوة  
جسمانية ذكرنا ما هي قابلية تقوى الجسم للجسم الى ان يكون  
قوة قابلية اى كل منها بالسيد الى ان الجسم يقوى على كل جسم  
الى ان يكون القوة بالنسبة الى كل الجسم كسبب جز الجسم الى كل  
تقوى على مجموع تلك الاشياء او لا لان الجسم الجزى من القوة  
بالنسبة الى الجسم مساو للفلك اى كل القوة بالنسبة الى كل جسم  
او لا ومنه في التناقص يجب ان لا علاقة تقاوت بين الجسمين فيسكن  
التساويين حلاية وكذا في حلقها لانها لا باعتبار قوتين حلاية  
فان قطع التناقص القوتين كان الجسمان متساويين في قوتهم  
لكنه ولم يكن لزيادة قدر الجسم فرفقا تقاوت هناك الى ان يكون  
فيجب التناقص في الحركتين على نسبة تقاوتها وان كان ذلك  
فالجسم الى القوة كالحا تقوى على الجسم الثاني لان الجسمين متساويان  
يقوى على حلاية متناهية من مبدأ معين او على غير متناهية و

الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة  
بل والقوة كسبب من الحوادث المتناهية في جهة التناهي  
من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخر من  
يوم الاخر قبل ذلك اليوم او بعده والاولى على هذا ان  
لم يذكر قبله كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره  
لما ذكرنا ان الزيادة لا بد من غير مستحيلة والاتفاق مع التناهي  
وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستسكان بدو ان الجسم  
تركه ذكره لظهوره في الحركة وانما الزيادة غير متناهية على  
غير متناهية انما يستحيل ان كانا متساويين مبدأها واحد فان  
لم يكونا متساويين كما قد لا التسوية في التناهي فيكون بينهما  
واحد الى اذا اعتبرت خطا غير متناهية مبدوء وسط  
خط ذلك فلا استحال في الزيادة المذكورة ولا بد من ذكره  
قوله للتناهي النظام اشار الى ان غير القيد من وقيد ان  
لان ان التناقص واقع في الطرف المقابل للمبدأ المرفوض  
حتى يلزم الحاصل لم لا يجوز ان يقع التناقص في الطرف المقابل  
للتناقص الحركتين في السريته والبطء فليعلم ان الجواب ان  
تقوى على حلاية متناهية والى الاخر مطلقا في حلقها

والاخر اوضح وجهنا بحث لاننا لانم ان ترك الوضع هو الوجه  
الى ذلك الوضع بل الى خلافه وانه انما ذلك الوضع لا يتنازع  
اعادة اعمومهم بينهم وانما انما ليست حلاية بل طلبا بما لا يلائم  
فان كل وضع يحرك الجسم بحركته المستمرة فحركته اليه من عند  
والاخر الى الشئ بالطبع يستحال ان يكون ههنا عند لان الطبيعة  
اذا وصلت الجسم بالركن الى الخار المطلوبه اسكنه قبل ان يلائم ذلك  
اذا كانت الى المطلوبه اسكنه بالركن حتى يحصل بها السواء اذا  
كان لطلبه بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجب بان الحركة ليست  
مطلوبه بل انما هي في حلقها لانها تقتضي الشئ الى الذي يكون  
المطلوبه لانها لا يمكن ان يتنازع لا يلزم اسكنه اذا لم يستبد  
الفعل بوسيلة من الخار المطلوبه لا رجايا حارة اخرى وهم  
جاء الى غير هذا حتى تكلمنا حصلت لرحاله مطلوبه يستبد  
بجاء اخرى بطريقه هذا المخرج والى المستديرة الفلكية ليست  
لذلك ولا حلاية ان يكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل  
يقضي الطبع فحس الطبع لا تسر فيه بحث الا يلزم من عدم  
كون حركة المستديرة طبعية ان لا يكون ميل طبعيا في خلافه  
بهذه الحركة **فصل** في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون



على غير المتساوي لان انضمام المتساوي الى المتساوي  
 يترك متساويين لا يوجب المتساوي وانما كانت متساوية  
 لا يوجب انضمام متساوية لان القوة الخارجية المتكافئة  
 لا تجعل المتساويين وما قيل من ان الجسم قابل للقوة الى  
 غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا يتناقض في ما ذكره فثبت  
 ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهي  
 متناهية **فصل** في ان الحركتين القويتين على بلا واسطة  
 حركتهما للفلك قوة جسمانية نسبتهما الى الفلك نسبة  
 الجسيمات ايضا في ان كلا منهما يحل برسام الصور الجبرئية  
 لان الجسيمات تختص بالادماغ من سارية في جرم الفلك  
 بساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض في الخلية  
 وبسبب نفق منطبعة واعلم انهم يختلفوا في تركاها فلك  
 الجسيمات للفلك كسببة السيار في فلك فريخ ان كل  
 كوكب منها يترك مع فلكه يتركه حيوان واحد وذي  
 نفس واحدة يتعلق بالكوكب ولا يتعلق بالفلك كوكب  
 الكوكب هو ذلك كما يتعلق نفق الحيوان بقلبه فلكه  
 باعضائه الباقية بعد ذلك فتوسطه فالقوة الحركية متباعدة

فيكون  
 الجسم  
 يتحرك  
 في  
 الفلك  
 كسببة  
 السيار  
 في  
 فلك  
 فريخ

متباعدة على الكوكب الذي هو كوكب القلب في فلكه الجسيم  
 والعضاء الباقية وعلى ما يكون القوي من الفلكية تسام  
 اشكال للفلك الاعظم فلك البروج وتسام السيار في فلكه  
 وذهب الشيخ ومن بعده الى ان كل ما من الفلك المذكورة في  
 تركاها اياها وانه كوكب وقيل ايضا ان كوكبها كوكب  
 وضوءه على نفسه فعدد النفوس الحركية على ما اوردنا عدد الفلك  
 والكوكب جميعا لان الحركات الاختيارية بين الارادة الجبرئية  
 لا تقع الا على ارادة ثابتة في الغلب للشوق الى طلب السلام يسمى  
 شهوة او الى حق امر متفرق يسمى غضبا ويدر على منار تارة  
 للشوق كون الانسان مريد الشاغل لا يشتهى كما في الدنيا  
 ومنه يعلم ان النفق الاختيارية قد تتركب على تصور المنفع او  
 الضرر من غير قوس شوق هناك وغير مريد الشاغل ما يشتهيه  
 كما ان من مائة من حيا او جرم في ذلك الشوق يثبت عن  
 تصور ذلك الامر لطلبه او لتفاديه من حيث خطراته ملام او  
 من غير تصور اسطفا او غير اسطفا في اوج اما ان يقع عن تصور  
 كل او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور انما يتصور الى جميع  
 الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية الا بالارادة

بمعنى  
 بشار  
 الفلك  
 على  
 كوكب  
 القلب

وان بعض الارزاق ترجع بلا مرجع فبذلك الحركات الجزئية  
 الارادية تصورات جزئية في مكان المعوج في هذه الدنيا  
 القوية الجزئية في الارزاق الدور لان تصور من حيث ان يجمع من وقوع  
 الاشتراك يتوقف على وجوده لانما قبل حدوث السواد الجسيم مثلا  
 في تصور السواد كجسم في ثوبه في الوقت على ما افترض  
 وتلقبه بهذا القيد وان كانت ثوبا لا يكون الا كذا واما تصور  
 هذا السواد من حيث لشخصية المائدة عن فرض الاشتراك فلا تحصل  
 الا بعد وجوده فما توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا  
 واجب عند بيان ادراك الجزئي قبل وجوده توقف على حصول  
 الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على حصوله في الخارج  
 المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج بعد حصوله  
 في الخارج في الخارج يتوقف على حصوله في الخارج وهو الذي  
 تصور جزئي فهو جسماني في الارزاق على طاعة الارزاق في تصور  
 الجزئيات الجسمانية وقد مر بان الجزئيات الجزئية تتركب  
 في النفس من الصورة الجزئية تتركب وهي اجزاء تتركب وهي كذا  
 ان يكون الاختلاف في الصورة والكم الاختلاف في الصور بين المقتضية  
 الاختلاف الماخوذة من الصور تان بالصورة والكم الاختلاف فيهما

فيكون  
 الجسم  
 يتحرك  
 في  
 الفلك  
 كسببة  
 السيار  
 في  
 فلك  
 فريخ

لاختلافها في الخ من المترك قبل ان يخصص لجواز ان يكون  
 مختلفا في بعض كذا في السواد والياض واجب عند بيان  
 المفروض تساويهما في بعض اقسام تساويهما في اقسام  
 متمتع وجزءا في في هيئات الارزاق السواد والياض  
 لا حتم ان يكون الاختلاف لشخصياتها لا سبيل الى الاول  
 لاننا نتكلم في الصورة من نوع واحد لا سبيل الى ان في  
 الصور المختلفة بالصورة والكم لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج  
 فكل من القسم الثالث فيكون الصورة كذا في السواد والياض  
 من المترك غير الارزاق في الحقيقة فيقسم المترك الى ثلاثة  
 في الوضع وما في اشياء فهو فيكون الصورة قبل كذا في  
 بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على الحركات الجزئية  
 والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف قد عرفت  
 في الحركات الجزئية المتناهية واصل اننا نقض صريح  
 واجب عند بيان سبب الحركات الفلكية من الجسيمات  
 منسوبة لنفسها الجسمانية المنطبعة في الارزاق والياض  
 فاقم على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة في الحركات  
 الا على ان يكون واسطة في حد وثلك لاننا لا نورد بان

جسماني



التي هي

لما جاز بقا القوة المحسوسة مدة غير متناهية وكونها واسطة  
 في حدود النار لا تنافي جاز يشاكلها جاز في تلك النار  
 لانها المباشرة لتلك الحركات فتدبر لولا كانت واسطة فليكن  
 ايضا ان يباشر الاستقلال وقد يجب ايضا بان هذه الحركات  
 التي لا تنافي صاعدة عن النفس المظلمة بواسطة طريق  
 الانتقالات التي لا تنافي عليها من النفس الجردة والثابت  
 بالبرهان اشتغال صدور الحركات التي لا تنافي من القوة  
 المحسوسة بتدبر من غير واسطة في النار في حدود الحركات  
 التي لا تنافي عنها بواسطة الانتقالات التي لا تنافي المطلية  
 عليها من غير واسطة **الفصل الثاني** في المنع والاعتراض  
 ستة فصول **فصل** في البساطة العنصرية ومن يرد بانها  
 ان العنصر اما بار او حار على التعريف من امار طب او يابس  
 فالبار الرطب هو الماء والبار واليابس هو الارض والحار  
 اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو  
 الاصل في القوة العنصرية كالاسطقس في القوة اليونانية  
 ونحوه التي من حيث انها يتركب منها المركبات تسبى  
 اسطقس ومن حيث تفضل اليها المركبات تسبى عناصر

عنا ومن حيث تحصل بقا عالم الكون والفساد يسبى  
 اركانا ومن حيث يتقلب كونهما في غير سبب حصول كون  
 والفساد وكل واحد منهما يتقلب الاخر في الصورة الطبيعية التي  
 المتعينة والاشغال كل واحد منها بالطبع جاز الاخر المناسب  
 كل الايام من توافق الكل عند عدم تخالف الكل والثاني بط  
 اقل واحد منها بهرب بطبعه عن جوارحه فالحق مثل وطول  
 منها قابل لكون والفساد الصور الطبيعية للانتقالات تنافس  
 حاصلا من مقابلة كل واحد من الاربعة ثلثة اباقية فست  
 منها لا واسطة فيها وهي الانتقالات التي العنصرين المتجاورين  
 الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء  
 وبالعكس والهواء نار وبالعكس وهي التي تعرض للمعص  
 لبياناتها وما استتت الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة تدبر  
 بين انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نار وبالعكس  
 وبعضها لا يحصل الا بواسطة تدبر بين انقلاب الارض نار او  
 بالعكس فلما استتت سببها فالحق في الشفا ان العناصر  
 تتولد من اجزاء قارية قارية مستمرة وصارت مستمرة  
 الزمرة تدبر على جوارحها متكاثرة فلو صح ما ذكره كانت اركان

كما في كونهما من اوست المتأخر تدبر في الهواء هواء  
 وانما في التولد النار يتقلب هواء فاشفا في الصباح فان  
 ما فصل عن شدة لوتشيك نار كرايت ولا شدة سفن  
 البقية فاذا انقلبت هواء وايضا النار والكلية في كونها  
 تنقلب تدبر هواء وتكون ايضا الكيفيات المتعينة في النار  
 الصور الطبيعية لا تحصل في الكيفيات مثل الشغل والتدبر  
 مع بقا الصور الطبيعية بذاتها ولو كانت الكيفيات نفس  
 الصور الطبيعية لا يستعان بها في تحقيق تلك ما ذكره في  
 ظاهر في جميع الكيفيات لا يستعان بها في تحقيق تلك ما ذكره في  
 حقيقة اوضاعها في الشغل الكون والاشغال التي يكون تعريف  
 الخارج جازا او انفسه واجتهدت وتلاست في المركب  
 وحصل بعضه في بعض بقا الكيفيات المتعينة في النار  
 شفا الكيفيات منها بعد تدبر الف حلقا لا انفسه  
 المصطلح الذي يكون بين شغلين في غاية التدبر والاشغال  
 الكلام منها والاشغال التي في كرايت تدبر الحاصل من  
 التدبر ليس في غاية البها من تدبر الكبريت تدبر  
 ورد ذلك لانه لا حاجة الى جعل الكلام على خلاف المصطلح فان

متعلقة الى اجزاء ارضية حلبة بل واسطة وانشاق و  
 صرح بان النار القوة تحمل الاجزاء الارضية نار لان النار  
 يتقلب في زمان طيس جاز اقرب منه في حجم فلا حال  
 لان تدبر ان فيها اجزاء ارضية انتقلت جاز ابعادها  
 انما بالجزء الضيق وقيل ذلك معاين في عين سبب كونه  
 كونه كرايت تدبر بطبعه في النار او سبب كونه  
 وهي تدبر من بلدة واحدة تدبر في النار او سبب كونه  
 جاز تدبر او الجاز يحمل بالجزء ارضية ما وذلك تدبر  
 ابايا تدبر او بالجزء ارضية تدبر في النار او سبب كونه  
 كرايت تدبر او بالجزء ارضية تدبر في النار او سبب كونه  
 حارة تدبر في اجزاء ارضية تدبر في النار او سبب كونه  
 ولا الهواء يتقلب ما كرايت في حلقا جاز فانه بقا الهواء  
 تدبر التدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر  
 شهاب من موضع اخر وتشتت من جاز متصلا والاشغال  
 قد على تدبر ذلك في جاز تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر  
 اشفا تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر  
 هواء التدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر  
 في تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر تدبر



فيكون الهواء من العناصر الخارج ووجه التسمية  
ان كثر ما يخرج في الجو ما بين السماء والارض  
اسما سحاب ولطيف وما يتعلق بها فاسم السحاب  
في ذلك كاشف جزاء الجاهل بعد اجزاء هو يظن ان اجزاء  
صغار مائية تطفئ في الحرارة ولا تميز بينها في الحس  
القائمة "هذه السحابة من مياح الماء وهو الهواء  
يخفف البرد من الماء فيلبد هذه المقدة ليست تعللها فيها  
بل من مقدة تفسد الماء في شئ بحيث قال فان كان  
كثيرا فقد ينفذ سحابا طرا فيقول ان يكون تجميع كلام بوجه  
لا يكون هذه المقدة مستدركة بها بان يقال قد ذكرنا  
ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يخرج مع النار وهي التي  
تتلاط في النار الا انها تفسد عن السطح وتكون في الهواء  
ذوات الاذناب والانساء وما يشبهها الشائبة الهواء  
الخارج وهي التي يحدث فيها السحب الشائبة الهواء البارد  
المنطط بالاجزاء المائية ولا يفسد الى ان يشرع في الحس  
بالانكسار من وجه الارض ويسمى طبقة من ممريرة وهي مشابة  
السحاب والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق

المركبات بعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس  
ولما ان بين السواد واليباض على الإطلاق تضاد وقاية  
الخلق لذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة  
كل واحد منها صورة كيفية الاخر فطمان مذموبه ما ذهب  
اليه بعض المحققين من ان الفاعل الخامس يمتنع بكيفية  
والمتفعّل المنكسر هو صورة كيفية لا نفس فان الحرارة مثلا  
تفسد صورة البرودة والبرودة تفسد صورة الحرارة واليبوسة  
تفسد صورة الرطوبة والرطوبة تفسد صورة اليبوسة  
فان الماء الذي في النار يخرج بالانكسار الى البرد ويكسر  
صورة البرودة وكذلك تفسد صورة الحرارة لا يلزم ان يكون  
صورة البرودة تفسد صورة اليبوسة بنفس البرودة او الماء القليل  
البرودة المتخرج بالماء الشائبة لا يفسد صورة حرارتها بل يحصل  
كيفية متوسطة توسط ما بين الكيفيات المتضادة بحيث  
يستخرج بالقياس الى البرودة ويبرء بالقياس الى الحرارة  
وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في اجزائهما يعني يكون  
الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مماثلة  
الحاصل في الجزء الاخر في سبابة في الحقيقة التامة من  
غير تضاد الا بالحق وهو الخارج في كائنات البرق

فوق كلمة "قائمة في الشمس" وكان من تحتها من خارج  
التي كانت هناك فيكون ذلك لا ينفذ ويسمى طبقة باردة  
برقع باق حرارة تفسد اليه لكثرة لطافته فان كان قليلا فقل  
حرارة البرد الذي يبرد اليه فان لم يجد فهو طين فان تجد فهو  
الصقيع ونسب الى الشمس السحب التي في المطر وتكون اسباب السحب  
من انقضاء الهواء بالبرق الشديد فيحصل منه الانكسار المذكور  
ولذا قيل ان السحب هي ما سبق بالاكسار وما لا ينفذ بالبرق  
فيسببها من البرق فان وجد اجزاء كثيرة فيطرد اجزاء حارة  
كثيرة بالحرارة الخارجة منها في السحب السحاب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب  
فما وجد من الاجزاء في قوله بقا حارة او باردة الى السطح  
من السحاب في وجوده او زواله في السحب فانما هو من السحب  
فانما هو من السحب في وجوده او زواله في السحب فانما هو من السحب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب  
فما وجد من الاجزاء في قوله بقا حارة او باردة الى السطح  
من السحاب في وجوده او زواله في السحب فانما هو من السحب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب

ما يخرج مع النار وهي التي  
تتلاط في النار الا انها تفسد  
عن السطح وتكون في الهواء  
ذوات الاذناب والانساء وما  
يشبهها الشائبة الهواء  
الخارج وهي التي يحدث  
فيها السحب الشائبة  
الهواء البارد  
المنطط بالاجزاء  
المائية ولا يفسد  
الى ان يشرع في  
الحس بالانكسار  
من وجه الارض  
ويسمى طبقة  
من ممريرة  
وهي مشابة  
السحاب  
والبرق  
والبرق  
والبرق  
والبرق  
والبرق

يصل اليه اشر شعاع الشمس والطبقتان الاولى والثانية  
لنار الاخرى ان الماء في حال كونه ان كلا من الطبقتين  
الاوليتين يستفيد كيفية البرد من في الطبقة الاخرى التي تليها  
سوية البرد لا يبق على حاله بل يزداد البرد الذي السحب من خارج  
تلك الاخرى لوصول اشر شعاع الشمس اليها بالانكسار  
ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها اشر شعاع الشمس بالانكسار  
يتبع باردة فاذن في النار في وجوده اليها كاشف بواسطة  
البرق فان لم يكن البرد قويا جتمعت في السحاب والنفط في السحب  
الحاصل في السحب والانبعاث فاجتمع في السحاب والنفط في السحب  
المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى السحاب  
فيل اجتماعها او لا يصل فاجتمع في السحاب والنفط في السحب  
فيل اجتماعها من السحاب على وان لم يكن اجتماعها في السحب  
بعد من السحاب في السحاب والانبعاث فاجتمع في السحاب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب  
فما وجد من الاجزاء في قوله بقا حارة او باردة الى السطح  
من السحاب في وجوده او زواله في السحب فانما هو من السحب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب

فوق كلمة "قائمة في الشمس" وكان من تحتها من خارج  
التي كانت هناك فيكون ذلك لا ينفذ ويسمى طبقة باردة  
برقع باق حرارة تفسد اليه لكثرة لطافته فان كان قليلا فقل  
حرارة البرد الذي يبرد اليه فان لم يجد فهو طين فان تجد فهو  
الصقيع ونسب الى الشمس السحب التي في المطر وتكون اسباب السحب  
من انقضاء الهواء بالبرق الشديد فيحصل منه الانكسار المذكور  
ولذا قيل ان السحب هي ما سبق بالاكسار وما لا ينفذ بالبرق  
فيسببها من البرق فان وجد اجزاء كثيرة فيطرد اجزاء حارة  
كثيرة بالحرارة الخارجة منها في السحب السحاب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب  
فما وجد من الاجزاء في قوله بقا حارة او باردة الى السطح  
من السحاب في وجوده او زواله في السحب فانما هو من السحب  
الاجزاء السحابية وانما السحاب اجزاء من السحب السحاب

الاجزاء السحابية  
وانما السحاب  
اجزاء من السحب  
السحاب  
فما وجد من  
الاجزاء في قوله  
بقا حارة او باردة  
الى السطح من  
السحاب في وجوده  
او زواله في السحب  
فانما هو من السحب  
الاجزاء السحابية

الاجزاء السحابية















البدن فمن جهة جاز ان يكون فلا لا مكان وجوب النفس  
وجودها على ما يكون مستعد للوجود كاشقة به فيكون  
البدن حلا لا مستعد وجوبه كما من حيث انها مقارنة له لا من  
حيث انها مباينة اياها بل هو مستعد للوجود كاشقة به فيكون  
فيه ولما توفقت تعلقها به على وجوبها في نفسها كان في ذلك  
مستويا او لا بالذات الى تعلقها به من وجوبها في حيث انها مستعدة  
به ثانيا وبالموضع الى وجودها في نفس غرض الاستعداد كاشقة  
بغيرها لوجودها في نفسها ليعتد قسما بالبدن لانها من حيث  
وجودها في نفسها مباينة له والشي لا يكون مستعدا لما هو مباينة  
بالبدن ومن ثم لا يوجبها جاز من يكون البدن حلا لا مكان  
فما والنفس على ما يكون مستعدا ليعلم النفس من حيث  
انها حرة فيكون البدن حلا لا مستعدا لعدمها من حيث انها  
مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياها بل هو مستعدا ليعتد  
والتعلق تدبره كما علمت لعل بقية التعلق تدبره على ما  
في نفسها لم يكن في الاستعداد مستويا بالبدن في نفسها لا بالذات  
ولما بالوضع فلا يفتي في الاستعداد لعدمها في نفسها لا بالذات  
لعدم استعدادها في وجودها مستعدا قسما بالبدن فظهر ان البدن

البدن جاز ان يكون حلا لا مكان فما والنفس مستعدا  
وجودها على ما يكون مستعدا للوجود كاشقة به فيكون  
البدن حلا لا مستعد وجوبه كما من حيث انها مقارنة له لا من  
حيث انها مباينة اياها بل هو مستعد للوجود كاشقة به فيكون  
فيه ولما توفقت تعلقها به على وجوبها في نفسها كان في ذلك  
مستويا او لا بالذات الى تعلقها به من وجوبها في حيث انها مستعدة  
به ثانيا وبالموضع الى وجودها في نفس غرض الاستعداد كاشقة  
بغيرها لوجودها في نفسها ليعتد قسما بالبدن لانها من حيث  
وجودها في نفسها مباينة له والشي لا يكون مستعدا لما هو مباينة  
بالبدن ومن ثم لا يوجبها جاز من يكون البدن حلا لا مكان  
فما والنفس على ما يكون مستعدا ليعلم النفس من حيث  
انها حرة فيكون البدن حلا لا مستعدا لعدمها من حيث انها  
مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياها بل هو مستعدا ليعتد  
والتعلق تدبره كما علمت لعل بقية التعلق تدبره على ما  
في نفسها لم يكن في الاستعداد مستويا بالبدن في نفسها لا بالذات  
ولما بالوضع فلا يفتي في الاستعداد لعدمها في نفسها لا بالذات  
لعدم استعدادها في وجودها مستعدا قسما بالبدن فظهر ان البدن

والعرض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التصاق بدنه بالبدن  
شروطا ولا استغناء في تدبير البدن الاخر ما كانا وطول الاستعداد  
وقايتها انها لو توفقت بعد خاتمة في البدن من اخر لازم  
ان لا يرد في عدم الاستعداد انما كانت على حدة الابدان الحادثة قطعا  
التي لا يملكها لا بد من الاستعداد لانه قد يحدث وجبا عام فذلك  
مفهوم لا يحدث مثلها في الاخر طوعا في بيان الاستعداد فيكون  
بدنه من حيث حدث بدنه وانما مستعدا فاما ان يتعلق بالبدن الحادثة  
احد في نفسها لكان فيكون فقط فيلزم تعلق النفس بالبدن الحادثة  
كلتاها فيخرج على بدن واحد نفسان لو لم يكن هناك الانفصال  
كانت متعلقة بكل البدنين بالكلين فيلزم تعلق النفس الواحدة  
بالكلين بدنه وانما في التوفيق طاعة البرهان واعترض بطلبه بان  
انما يلزم ما ذكر لو كان التصاق بدن اخر لا بد من الاستعداد وعرضها  
ان كان جازما لا بد من الاستعداد لانه قد يحدث وجبا عام فذلك  
مفهوم لا يحدث مثلها في الاخر طوعا في بيان الاستعداد فيكون  
بدنه من حيث حدث بدنه وانما مستعدا فاما ان يتعلق بالبدن الحادثة  
احد في نفسها لكان فيكون فقط فيلزم تعلق النفس بالبدن الحادثة  
كلتاها فيخرج على بدن واحد نفسان لو لم يكن هناك الانفصال  
كانت متعلقة بكل البدنين بالكلين فيلزم تعلق النفس الواحدة  
بالكلين بدنه وانما في التوفيق طاعة البرهان واعترض بطلبه بان  
انما يلزم ما ذكر لو كان التصاق بدن اخر لا بد من الاستعداد وعرضها

دون وجوبه كاشقة به فيكون مستعدا للوجود كاشقة به فيكون  
البدن حلا لا مستعد وجوبه كما من حيث انها مقارنة له لا من  
حيث انها مباينة اياها بل هو مستعد للوجود كاشقة به فيكون  
فيه ولما توفقت تعلقها به على وجوبها في نفسها كان في ذلك  
مستويا او لا بالذات الى تعلقها به من وجوبها في حيث انها مستعدة  
به ثانيا وبالموضع الى وجودها في نفس غرض الاستعداد كاشقة  
بغيرها لوجودها في نفسها ليعتد قسما بالبدن لانها من حيث  
وجودها في نفسها مباينة له والشي لا يكون مستعدا لما هو مباينة  
بالبدن ومن ثم لا يوجبها جاز من يكون البدن حلا لا مكان  
فما والنفس على ما يكون مستعدا ليعلم النفس من حيث  
انها حرة فيكون البدن حلا لا مستعدا لعدمها من حيث انها  
مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياها بل هو مستعدا ليعتد  
والتعلق تدبره كما علمت لعل بقية التعلق تدبره على ما  
في نفسها لم يكن في الاستعداد مستويا بالبدن في نفسها لا بالذات  
ولما بالوضع فلا يفتي في الاستعداد لعدمها في نفسها لا بالذات  
لعدم استعدادها في وجودها مستعدا قسما بالبدن فظهر ان البدن







توالتا کما یقال فیما ذکره من الخس الاموال و  
من غلبت علیه من بلادها و من اهلها و من  
فی بعض النسخ الفصل الثانی فی ما یصلح  
لشاة الکرک و فیما ذکره من الخس الاموال و

لو قاده فیما ذکره  
جزء من الماداة  
مفرد عن الماداة  
عن الماداة

ان طبع وصال و رفتن صمد الحارثی  
الطاهر علی بن ابی طالب علیه السلام

صمدی که با او بود و صمدی که با او نبود

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'तथा' (Tatha).

4A







لا محذور لاجل ان يكون عرضا للاستحالة وجوده بل وجوده  
الموجود الذي قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرطا لوجوده  
ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب  
لان صفاته عين ذاته ولا يجوز ان يكون نفس او المكان  
فاعلا قبل وجود الجسم ووجود النفس هي التي نفس هو  
الجسم فتبين ان يكون عقلا وعلوه في نظر من وجوه  
ينظر عليك بعد ذكر السبب وايضا لانه ان الواجب واحد  
من جميع الوجود بل درجات اعتبارية كالسبب ويجوز  
ان يكون تلك شروطا لتأثيره فيشعر وتأثيره كما جازوا في  
أشياء المعنوية الاولى بحسب درجات الاعتبار وايضا لانه ان  
النفس لا تؤثر الا بالاجسامية بل قد تؤثر بها وبعض  
حوادث العبادات كالطهارة والكرامة والسموات والقبيل  
على ما هو به فان قيل فيكون مستغنية عن المادة في الوجود  
والفعل والعين بالفعل لا بهذا قلت النفس على الجوهر المستغني  
عن المادة في ذاته وفي حيزها فيحتاج الى المادة في بعض  
أفعالها لا يكون عقلا بل نفس فلم لا يجوز ان يكون الصادق  
الاول هو النفس ويكون في اول المرتبة بدو الالاهة

واذا كان عدم الخواص في مرتبة وجوده فكيف  
كان وجود الخلاء فكيف كانت في تلك المرتبة لان وجود الخلاء في  
واحد الخواص وعدم الخواص في واحد متناه زمان بحيث لا يمكن ان يكون  
احدا من الاخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان احدا  
فكيف غير واجب في مرتبة كان الاخر ايضا فكيف غير واجب في مرتبة  
فوجود الخلاء يكون مكانا في مرتبة وجود الخواص ووجوده كما ان  
عدم الخواص كذلك به في مرتبة وجود الخلاء مع ان ذلك لا يكون  
مكانا في مرتبة اصله لان ما بالذات لا يختلف فلا يختلف وقد  
يقال لانه لا يلزم بين عدم الخواص ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا  
عدم الخواص والخواص معا فاحد المتنازعين معنى الخواص فيتحقق  
مع انتفاء الاخر وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم الخلاء  
فيما نحن فيه متنازعا زمان كما يشاهد لاجل اننا لا نشاء المتنازعا  
بينها مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الخواص ليس على مطلق  
الخواص بل الخواص معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم الخواص في معين  
فكذلك عدم الخواص في معين فوجود الخلاء في غير معين فوجود الخواص  
احد المتنازعين واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير كما لو وجب  
سواء في اوله فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة امكان الاخر

اولا في ثبوت كثره العقول وبرهانها  
واسمى في العقل المتكثرة المعلوم وجوده في كل واحد من تلك  
الادراك بالحدس اما ان يكون عقلا متكثرة لاجل ان يكون عقلا  
واحد لا يستلزم وجود جميع الافلاك من عقول واحد كما ان الواحد  
لا يصدر الا واحد ولا سبيل الى الثاني والثالث لان الفلك  
لو كان عدة لفلك اخر كما ان يكون الخاوي على الخواص او بالعكس  
لا سبيل الى الثاني لان الخواص احسن بكونه اقرب من الخاوي الى  
المتناهي القابلية لكونه في الفلك وحسن من الافلاك المتناهي  
لها والاقرب الى الالف احسن من الالف منه وصغر منه حيث  
كان الخواص اكثر من الخاوي في حيث يزود على الخاوي بحسب ما  
فيكون اعظم منه فجاء ان كان الخاوي اطول منه قطرا والاصل الاصل  
استحال ان يكون سببا لا شرف الاكبر من ان لا يخطا في الوجود  
في القنات البركانية ولا جاز ان يكون الخاوي على الخواص لانه لو كان  
ذلك لكان واجب وجود الخواص متناهيين بوجوه الخواص لان وجود  
وجود المعلوم متناهي بوجوه المعلوم وان كان كذلك فعدم الخواص في وجود  
الخواص التي في مرتبة وجوده لا يكون متناهي لانه لو كان كذلك لكان  
وجوده الخاوي متناهي مع وجود الخاوي لا لا في مرتبة بل في

فيما كان قلت كيف جاز ان يتخالف المتنازعا في الوجود  
مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم  
امكان الافلاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرنا الى  
ذاته وتبين ان ذلك ممكن فيكون في مرتبة وجوده متناهي  
نظرا الى ان في مرتبة وجوده في الاخر في العقل متناهي بوجوه  
ان يكون الخواص في الفلك نفسا عرضا واجب من الوجود  
بان الخواص لو كان نفس المكان بتأثير تأثيره بوسيلة الجسم الذي هو ذاته  
لها في حد وارتفاعها عن الوجود كذلك لزم تقدم ذلك الجسم  
الطبيعي بالطبع على الفلك فلو اوجدها ما بالنسبة اليه بوجوه بين  
بطلانها كما ذكره من الخواص بان العرض اخص من الجوهر والاخص  
يتسحق ان يكون على الخاوي وبانه لو كان متناهي في الفلك لاحتاج  
ذلك العرض في تأثيره الى الخواص فيكون كذلك فلكا ونفسا لزم منه  
ما لزم من كون الخواص فلكا ونفسا وان كان عقلا يلزم منه  
الخطوب الافتقار الى واحد من الافلاك حتى لا عرض قائم بنفسه  
على حدة لا يستلزم قيام العرض المتعددة في الحقيقة بل في واحد  
المتناهي من حيث العقل فيشعر العقل عكس تقدم الافلاك  
فهو المطلق من ذلك ما كان مظنة ان يعارضه ان ليس له

اولا في ثبوت كثره العقول وبرهانها  
واسمى في العقل المتكثرة المعلوم وجوده في كل واحد من تلك  
الادراك بالحدس اما ان يكون عقلا متكثرة لاجل ان يكون عقلا  
واحد لا يستلزم وجود جميع الافلاك من عقول واحد كما ان الواحد  
لا يصدر الا واحد ولا سبيل الى الثاني والثالث لان الفلك  
لو كان عدة لفلك اخر كما ان يكون الخاوي على الخواص او بالعكس  
لا سبيل الى الثاني لان الخواص احسن بكونه اقرب من الخاوي الى  
المتناهي القابلية لكونه في الفلك وحسن من الافلاك المتناهي  
لها والاقرب الى الالف احسن من الالف منه وصغر منه حيث  
كان الخواص اكثر من الخاوي في حيث يزود على الخاوي بحسب ما  
فيكون اعظم منه فجاء ان كان الخاوي اطول منه قطرا والاصل الاصل  
استحال ان يكون سببا لا شرف الاكبر من ان لا يخطا في الوجود  
في القنات البركانية ولا جاز ان يكون الخاوي على الخواص لانه لو كان  
ذلك لكان واجب وجود الخواص متناهيين بوجوه الخواص لان وجود  
وجود المعلوم متناهي بوجوه المعلوم وان كان كذلك فعدم الخواص في وجود  
الخواص التي في مرتبة وجوده لا يكون متناهي لانه لو كان كذلك لكان  
وجوده الخاوي متناهي مع وجود الخاوي لا لا في مرتبة بل في



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

كل منها المخيرة لذات العبد احوال لذات العبد فمما له بها  
**فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم** **الاصحاب**  
 قدام ان الواجب الوجود واحد ومعلوم الاول هو الحق المخلص و  
 الاول معلوم لذات العقول لكن الاول في غيرها لم يكن معلوما  
 لغيره لما يشاء ان الواحد لا يصدق عنه الا الواحد والعقل لا يشهد  
 عند الفلك الا عظم في كونه لكن لما ثبت صدره عن واجب الوجود  
 انه يكون انكشافه فيمن حيث انحاءه وعن واجب الوجود انكشافه  
 عن الواجب بل بالاعتبار ان له مبادية ممكنة الوجود وانها واجبة الوجود  
 على ما قيلزم وجوب الوجود بالشر والمكان الوجودي الذي لا يكون واجدا  
 غير ان الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبما ثبت الاجرة من العقل  
 اعظم والمعلوم انكشاف واجب من يكون تاما للوجود الحق  
 من حيث ان العقل فيكون العقل الاول تاما موجود واجب الوجود  
 بالشر من العقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذات العبد  
 اعظم فاما الامام في المخلص انهم بطريقه فثبت اعتبار العقل الاول  
 جهتين وجود واجد على العقل والمكان وجعل عند الفلك من  
 من اعتبر ولها نفس الوجود والمكان عند العقل وانما اعتبر  
 فيه كثر من ثلثة اوجه وجود فانه وجوده بالشر والمكان لذاته

لقد تقرر وقالوا بعد تنقيح اعتبار امر في اعتبار وجوده بعد تنقيح  
وباعتبار وجوده باعتبار وجود نفسه وباعتبار مكانه بعد  
ذلك وتقرر من اربعة اوجه فزاو اعلى ذلك الغير وجعلوا  
عقله له بولي الفلك وعلمه على صورته واعتراض بينهما  
سبق الإشارة اليه من ان مثل هذا كثره لو كفي في ان يكون  
الواحد صدره للمعقولات ككثرة في الواجب الواجب على  
يصلح ان يجهز بها الممكنات باعتبار حاله كثره الاستلزام  
والاضافات من غير ان يجهز بعض هؤلاء واستدراك في ذلك  
في الحكم بان الصادر لا يول على ليس الواحد او واجب  
بان السلب والاضافات لا تشتت الابعاد في غير  
كان لها اخر في غير الاستلزام الوجود واما في غير ما لا يتوقف  
على ثبوت الغير فتعبر عنها بوقوف على تعين الغير لوجوده والظاهر  
ان سلب شي من شي لا يتوقف على تحقق شي من الطرف  
واما الاضافات بين الشئين فلا يتصور تحققها الا بان تحققها في كل  
الوجهين كيفية تلك الضافات المتقدمة لا يمكن صدور كثره عن  
الواحد على وجه لا يرد عليه ان كان يقابل الا في اوضاعه اولى  
ولكن واحد عنه شي واحد ولكن في اول مراتب

مسجد الحرام

12237







فقد جعل الله في كل شيء  
حكمة لمن أراد أن يتفكر

قسم

4

۱۱۱











الوجود وحقيقته يترتب بالضرورة من الوجود وما به الاشتغال اما ان يكون  
تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل في الاول لان الاشتغال لا يكون تمام  
الحقيقة لكان وجوب الوجود لا يشترطه خارجا عن حقيقة كل واحد  
منهما ولو فرضنا ما بين ان وجوب الوجود نفس حقيقة وجوب الوجود  
اقول منها بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة الوجوب  
الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة افرصة وجوب الوجود  
لان تلك الحقيقة عين هذه الفصة فلو كان اشتركا وجوبه  
واجب من الوجود في وجوب الوجود الآن يظهر من نفس كل منهما  
افرصة الوجوب فلو كانتا تدعيان اشتراكهما في وجوب الوجود  
وتمازجا بينهما الحقيقة ولا سبيل في الثاني لان كل واحد منهما  
لا يكون مركبا ما لا يشترطه وما به الاشتغال وكل مركب يحتاج  
في تحريكه الى جزءه فيكون ممكنا لاداءه وفيه بحث لما سبق من  
ان التركيب للوجوب لا يمكن معد التركيب الخارج الى الذي قيل  
لم يوجده لا يكون ما به الاشتغال معد شرطها لا هو معد ما هو  
التركيب واجب بان ذلك وجوب ان يكون الشغل عارضا  
او خافيا ما ثبت لا ما لم يكن واقول يمكن توجب كلام المص  
قائله لا عليه لان بان يقال لو لم يكن ما به الاشتغال لا الحقيقة

التي قد اجرواها وعارضها وعلى تقدير ان يلزم ان يكون  
كل واحد منهما مركبا مع اولى فنفس الفصل  
اعلى الثاني فنفس الحقيقة والشعير وقد يقال ما يمتنع ان  
الشعير نفس واجب الوجود وكيف في غيبات توضحها فان  
الشعير اذا كان نفس المجردة كان نوع تلك المجردة متحرفا في  
شخص بالضرورة قول فيجب ان لا يفتقر الى الدليل هو  
بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تميزها عن غيرها  
عامة لا محالة ان يكون منها حقايق مختلفة وادعية الوجود  
تتميز كل منها عن غيره فلا بد من ذلك لقامته البرهان على التخصيص  
في من موجب ذاته واجب من جميع جهاته على ما  
حالة من متغيرة في حادثة لان ذاتها لا تميزها من الصفات فكذلك  
واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاتها لا تميزها من الصفات  
لانها لو لم تكن كذا في المكان الفهم من صفاته من غير ان يكون حقيقته  
ذلك الشيء الوجود وعلته في الخلق لوجود تلك الصفات ونسبته الى  
حقيقة لعدمها وان كان كذلك لم يكن ذاتها اذا اعتبرت من حيث  
جميعها بالشرط حضور الغير ونسبته يجب انها الوجود لانها اذا  
انما يجب من وجود تلك الصفات او مع عدمها فان كان الوجود

مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها أي العطف من حصول  
غير حصول ذلك الواجب من حيث هي على اعتبار  
حضورها لأن كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيرية العطف  
بذلك الواجب من حيث هي على اعتبار غيبتها الغير  
لأن بحث الأول يلزم من عدم اعتبار عدمه ذلك الأمر  
وأنما يجب وجوده أي ذات الواجب بلا شرط لم يكن  
الواجب ذاته واجباً لذاته طرفاً من مقتضى بطلان  
جريان الدلائل فيها مع أن ذات الواجب غير كفاية في خصوص  
توفرها على مورد اشتراكه لذات ضرورية وقيل الأولى في  
الاستدلال أن يقال كما هو ممكن الواجب من العطف  
يوجب ذاته على ما يوجب ذاته فلهذا واجب المخصوص إما الأكبر  
أو الأقل أو الصغرى فلا يلزم أن تصدق المكان وجوب وجوده  
بعض الصفات بل لذاته وذلك لأن المكان كان واجباً  
لذاته لزم تصدق الواجب وإن كان ممكناً فإما أن يوجب  
لذاته ويلزم كونها موجبة لبعض الذي فرضنا كغير  
موجبة إياه من الصفات التي لا يوجب الواجب وجوب  
أولاً ويكون وجوده بموجب ثبات يوجب وينقل الكلام إليه

إليه فاما ان يذهب سائر الموجهات الى الزيادة  
 او ينقص الى موجب يوجه الذات ويترك خلافها فمفوض  
 الى صاحب الذات لو لم يوجب الصفات باسرها  
 لزم احد الامور المتقدمة من تعدد الواجب والسنه  
 خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات و  
 يجعل كل الصفات فيه فمفوض لزم في السنه ان يكون كل واحد من  
 تلكها باسرها كان صفة للواجب الاول فان الواجب  
 لانه لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الواجب المطلق  
 طبيعة توكيده لوجوده بل هو عين الواجب وجوده الممكنات  
 بل هو عينه في ذاته ارضيا بالتمسك لانه لو كان مشاركا  
 للممكنات على وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من  
 حيث هو عينه انما يجب له التجرد عن المادة او الخارج  
 الى الواجب له ان لا يشاركها فان وجب له التجرد وجب له ان يكون  
 وجوده الممكنات باسرها مجردا عن غرض للمادة لا يتوقف  
 الطبيعة النوعية لا يختلف وقوع الذات نقلا من الممكن  
 في وجوده الخارج الى الممكن سب ان يتكرر في الوجود في الحكم  
 في الوجود المطلق الشامل للذات والخاص بها وان كان وجوده

اور سب کو جو اس میں داخل ہو ان کو اس میں سے حصہ دیا جائے گا

مجلس شورای ملی

والمستعمل انما هو المستعمل

انکشافات و ترقیات



نفس حقيقة لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا  
في جازة واحدة. وبما سبب ان يقال لانا نقول المسحوق  
ونقول عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقة وجوده  
لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في جازة واحدة او  
يقال لانا نقول المسحوق المشكوك في وجوده فلو كان وجوده  
نفس حقيقة لما احسن انك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه  
يتم وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذات في بين الثبوت لما  
يود ان لا وانت تعلم ان هذا الذي يتم اذا كان الشيء  
معقولا بالكلية وان وجب له اللاتجوز لما كان وجوده  
الباري كما جردا سبق وان لم يجب لشيء منها كان  
كل شيء ممكن له فيكون التوحيدي غير متفقا وجب  
الوجود في تجزئه الى ان لا يكون ذاته كافية في حاله  
من الصفات سبق ذكره سمي تلك الذات مرة على الشيء  
القوم في هذا المقام وقيل بعض المحققين كل مفهوم  
مفاهيم الوجود كالاشياء فانه ما لم ينضم اليه الوجود ويوجد  
من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا  
وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الوجود

الحكم بكونه موجودا. الحكم مفهوم مغاير للوجود وهو في كونه  
موجودا في نفس الامر يحتاج الى غيره الذي لا يوجد وحده  
هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن ان لا يكون له  
الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود  
فلا يمكن ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من الممكنات  
المفاهيمات المتغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان  
ان الواجب موجود فهو لا يكون الا معنى الوجود الذي هو  
موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب  
جزئيا حقيقيا قاطبا بذاته ويكون عينه بذاته لا بامر مغاير  
ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون  
الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في ذاته  
جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقيل ان الذات  
مفردة عن كونه عددا غيره فيكون الواجب موجودا بالحق  
اي الحسني عن التقيد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا  
عروض الوجود لها بية المكنة فليس معنى كونها موجودة  
لان لها نسبة خصصة الى حقيقة الوجود انما هي بذاته و  
كلها نسبة على وجوده تشكك وانما الشيء يشكك لا بالاطلاع

على ما يشاهد فاما الوجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا  
قال بعض الفلاس انما سمعوا يقولون ان هذا سبب  
الاولين والآخرين من الحكماء المحققين  
الواجب لذاته عالم بذاته لانه جرد عن المادة اذ لو كان  
ماديا لكان مقفيا الى الاجزاء فيصير له ما هو خارج  
عن المادة مدرك كما ينبغي في العقل انما هي له  
فما كان بذاته يجب ان يتقيد بغيره عن المادة بالقائم بذاته  
لان المعنى العقدي ضرورة معانها ليست بعامة لان  
ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد منها  
المعروف للمحقق هو حصول حقيقة الشيء جردة عن  
الاولى او الاولى اما ان يكون حسا بحد في حواس الظواهر  
او غير حسوس بها والحسوس اما ان يكون ادراكه موقوف  
على حصول المادة فاذا كان الحساس اولا فاذا كان  
التحصيل وادراكه في الحسوس هو التوهم واما غير الحسوس  
الباري فاما ان يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا  
غير مادي واما ما كان قادرا ان يتفقد فالباري

في بعض اخرى غير نظرية لان زيادة الجسم المقتضي في الاقسام  
بالانضمام اليه لا ينسب واذ كان كذلك فقول في الزيادة  
العشائية ايضا اذا اضافت الى شيء مقدار اخر  
الشيء حصلت الزيادة في الاقسام التي ان يسلط كمال الشيء  
ينفصل به الجسمين والوزن وليس غايته ما هو  
الجسم الى كمال الشيء وقيل ان خارجا بان بقوله تناسل في  
الشيء نسبة ينضمها طلبة في الحس وقد يقال ان الحس والوزن  
خارجان بقوله في الاقسام طول وعرض واما الحس فقلانه  
لا يزداد في الطول بل في الوضوح واليقين واما الوزن فلامتناع  
توزن الحس في الطول وتوزن الطول في الحس والوزن في الحس  
فيه جرت لان المفهوم من زيادة الجسم في الاقسام العشائية  
ان يزداد بغيره من حيث هو موجود لان يزداد بغيره من حيث  
وقد صرح بعض المحققين بان الحس يزداد في الطول ايضا ولما  
قوله مولد الاجزاء المتعددة والوزن يزداد من الجسم الذي هي  
عجز او بغير مادة ومبدأ الحس او شخص من جنس الحس  
المتعدد في اجزاء تحت عنوانها ما يمكن ان يزداد  
الحس في اجزاء متشككة واما ما يمكن ان يزداد من الحس في اجزاء  
متشككة لا بالاطلاع

هذا المعنى لا ينفك واما الحسوس  
في حواس الظواهر  
او غير حسوس بها















بر صارت ختوتة عندك بحيث يستحقك من شاة  
 بد حاجه الى كسب جديده وذلك انما يحصل اذا لاحظت الظواهر  
 الخاصة بمرور بعد اخر حتى تحصل لها ملكة تقوى بها على  
 ذلك استحقاقه من العقول بالفضل فان صاحب تلك الملكات  
 عندك انه لا اعتبار للملكة الاستحقاق في العقل بالفضل  
 بل القدره على الاستحقاق كما فيه فان حضرت ما قبلت  
 ووجدت عنك فمهي قاده على استحقاق هذه المرتبة لو لم تكن  
 عقلا بالفضل لم تحضر مراتب القويه الظاهره في الاربع فلهذا من  
 الاستحقاق على الاستحقاق في المرتبة التي لا تطلب  
 معقول لانها المكتسبه من العقل المطابق اعلم ان كل من يملكها  
 الى كل معقول ما يفكره ولا يشبهه في قوهها في توهلته وقهره  
 بغيره بغيره من القويه العقلية وما والظاهر انما يكون المراد  
 في دار القويه ومنهم من يجوز في قوه النشاة لتقويها كقوة  
 لا يشكها عن شان من شان قوتهم من كونه في جلد بسبب  
 من ابدانهم قوه خفيه في سلك الجوارح التي تشاهد قوتها  
 والما واعلم ان العقل بالفضل متاخر في الجوارح عما سواها بالفضل  
 عقلا مطلقا لان المدرك ما لم يثبت له مرتبة خفيه لا يغير

لا يبرر ملكة وتقدم عليه في البقاء لان الملكة متروكة  
 بسرعته ويتيق ملكة الاستحقاق مستمرة قوتها بها التي هي  
 قوتهم من نظر الى ان خفي الخوف فجلد رايته ومنهم من ينظر  
 الى التقدم في البقاء فجلد مرتبة ثالثة وهي معقول لانها عقلا  
 مستفاد لا يخفى على من احاط بكتبه بالفضل ان ما ذكره خلاف  
 اصطلاح يقوم قوتهم بالاعتقاد العقل بالفضل لا على  
 النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة لم العقل بالملكه  
 ان كان في الخاتمة بان يكون حصول كل نظر لكل بالفضل من غير  
 حاجه الى فكر يسبق قوه خفيه اعلم ان القوه العقلية ارفع من  
 النفس انما طقة فانها كما تطلق على مبادي العقل للشيء طقة  
 على نفسها ايضا ختوتة عن المادة لانها لو كانت حاد وجليه كانت  
 ذات وقدره فاما ان لا تقسم وتقسم لا يسير الاول لان  
 كل حال وضع من الجواهر فهو ينقسم بها مرفق في الجزاء والجزء  
 الى الشان لان معقول لانها ان كانت بسبب يلزم مقاديرها  
 ان لا يسلط عليها الا جزاءه اصل لا بالفضل ولا بالقوه  
 فلهذا يلزم ان كل مركب الما يتك من ارباب ان لا يراة  
 حال جزاءه بالفضل فلهذا لم يرد هذا الانقسام بالقوه غير مشاف

ليس الملكة لان الخيال في احد منهنها غير الخيال في الجوارح لانها  
 يتم بها اذا كان الخيال سريانيا وهو في شاة خفيه بصدده  
 ثم وان كانت مركبة انما يتك من ارباب من ارباب ورتة امتناع  
 مركب الشان من اجزاء غير متشابهة فيلزم انقسام تلك اربابا  
 بغيره تقوى ايضا ان العقل في العقل الجوارح ليس  
 باللات الجسمانية واللا يبرر لها الكلال لضعف البدن في  
 بغيره بالقوه العقلية بضعف البدن كما يبرر بها في الحواس  
 والحركات وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين ما ينفق  
 في التقديس مع ان القوه العقلية انما يبرر العقل النفس  
 لها ان تشرع في الكمال واما الجوارح الظاهره في اخر سن  
 الشيخ فقه قلب لضعف القوه العقلية لان الاستفراقة  
 النفس في تدبير البدن المشرع في مركبة الى الان في و ذلك  
 الاستفراقة يتقوى عن تعقلها وتعالها في جوارحها بضعف  
 القوه العقلية لضعف البدن وكان ما يبرر من الجوارح  
 العقل بسبب اجتماع علوم كثره عند النفس بسبب  
 المتحرر والاعتقاد فان المدركين على فعل من المخلوقات  
 على بالاعتقاد مثل الشان القوياء وفي اخر سن الشيخ فقه

الشيخ فقه يستولى لضعف على البدن وكل ذلك على القوه العقلية  
 بحيث لا يبقى المتحرر والاعتقاد المبرر في جوارحها في جوارحها  
 يجوز ان يكون المراتب الخاصة في زمان كقوتها او في القوة العقلية  
 من صا كقوتها و ذلك يتقوى العقلية العقلية بضعف  
 لان طوقه حاد مع حذوث الابدان كما توجب له اسفله  
 فلهذا فالجوارح في قوتها في قوتها لانها لو كانت جديده قبل البدن  
 و من تحلل في متحررة فالخلاف بينها ما كان يكون بالملكه و  
 لو زعموا بوجوب اربابها المتحررة لانها ان يكون بالملكه و لو زعموا  
 لانها متحررة بغيره بغيره العقلية في الملكه بغيره بغيره و احد  
 وفيه نظر لانها ان يبرر ما عقدها النفس بغيره بغيره وان سلم فلم يكون  
 حد الاقله لانها بغيره بغيره النفس في قوتها بغيره بغيره  
 و الاكثره لانها بغيره بغيره لانها ان يكون بالملكه بغيره بغيره  
 في الجوارح المتحررة في الشان بسبب قولنا ان الجوارح المتحررة  
 العقلية بغيره بغيره لانها في الشان بغيره بغيره في الشان بغيره بغيره  
 في الجوارح المتحررة لانها بغيره بغيره لانها بغيره بغيره لانها بغيره بغيره  
 في الجوارح المتحررة لانها بغيره بغيره لانها بغيره بغيره لانها بغيره بغيره



[illegible][illegible]

كتاب المشايخ والسادات  
الاعظماء والعلماء  
الاحبار وشيوخهم

واحدة مثل كونه اسود او بيض ههنا ومنه ان نعلم ان الخارج  
المقابلات التي تستحق الذات الواحدة الشخصية دون الذات  
الواحدة التولية او الجنسية وقال فالطبيعة الانسانية شاملة  
في الخارج ومنه ان يكون الخارج احيى في كل فرد من افراد النوع  
معين وليس كذلك في كل فرد من افراد النوع المعروض مما يضر  
معنا لزم من شدة الشخص احد بينه وبين غيره كونهما في شدة  
نوعه المعروض واحد ولا ساسية في غيره بل كان موجودا في الخارج  
فهو موجود حيث انما الظاهر في نفس قطع الظاهر فكان متين في ذاته  
فقط بل لا شك ان غير جدي فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة  
في الخارج لكانت قد قطع نظر عما هو في الخارج متميزة في تأخر  
كلاهما لا شك انهما قد انصهر كونهما موجودا في الخارج ومنه ان يكون  
افرادا في مجموع معقولا في النفس معطاة لكل واحد من جزئياته  
في الخارج على ان ياتي في النفس او يوجد في الخارج شخص من جزئياته  
التي هي تلك الشخص جدي من غير ان كانت متحدة بين او وجدت  
بشدة في كل واحد من افراد النوع جدي في كل واحد من افراد النوع  
بشدة على سائر افراد النوع انما يتاخر على من هو من انما كان  
في النفس هو وحيات الاشياء واما من قال ان الاصل هو صورها

1. *Chamaecyparis*

واشبهوا بها الخافه لها بالحقائق فالكل في غنى هذه الاليات فكل من  
 واما البرهان فانما يتبين اختصاص الزاوية على الطبيعة الكلية كالوجود  
 "بما هو على ما هو" فكل من غنى على ما هو فكل من غنى على ما هو  
 بنفسه لا واجب على ما هو يتبين الطبيعة الكلية وحده كمن غنى في  
 وقد تم جواب الخافه كما تم جواب الخافه كمن غنى على ما هو  
 المستوفى فانها كانت عقيدة لم تستوفى شيئا جديدا وان كانت  
 حاشية فكل من غنى على ما هو كمن غنى على ما هو كمن غنى  
 الى ما هو موجود وموقوف على ما هو موجود ومستوفى فكيف  
 يحتاج الى تشخيص الى العرف بالحقائق المستوفى بطبيعة الالفاف  
 فان التشخيص ليس الالفاف الالفاف وبنو الالفاف وبنو الالفاف  
 واجب الوجود وبنو الالفاف بالحقائق الالفاف الذي يحصل الالفاف  
 الالفاف بالحقائق الالفاف وان كل من غنى على ما هو كمن غنى  
 على ما هو كمن غنى على ما هو كمن غنى على ما هو كمن غنى  
 ما هو من الالفاف فالتشخيص على ما هو كمن غنى على ما هو  
 ان يقال بالتشخيص ان التشخيص القريب ولكن ان يختلف  
 لما هو بالتشخيص فكل من غنى هو التشخيص باعتبار ان التشخيص  
 على ما هو كمن غنى على ما هو كمن غنى على ما هو كمن غنى

جميع الشخصيات باعتبارها أفراداً لا ينفصل في شخص في الواحد والكل  
 أما الواحد فيقال له تعالى ان تقسم هذه النفس فقال الواحد والكل  
 انما بقاها انما لا يقسم من حيث انهما لا يقسم وينفصل الا بكون  
 بالشخص وهو لا يكون اموالاً منفصلة اياهما وجهه من انما يقسم  
 اشكالاً وهو عارضة لها اياها خارجة عنها نحوها عليها واخره  
 وهو عارضة وهو لا يكون بالجميع بل بالانسان في نفسه  
 بالحيوان وغيره يكون بالخاص بالانسان كونه في النفس بل انما يقسم  
 بالانسان والاشياء في شاكلته بالجميع ان كانت جهة الوحدة  
 بالجميع على كل الامور كالقطن والفلج الجوز عليه لا يضره وقد  
 يكون بالخصوص ان كانت جهة الوحدة موضوعاً بالطبع لها كالكتاب  
 والاضاحك الجوز على الانسان العارض لها خروجه عنها كالكتاب  
 على عليها وانما النسبة النفس الى البدن ونسبة الملك  
 الى المدينة فان النفس متعلقا خاصا بالبدن بحسبه يتخلف  
 عن غيره والتفرقة فيه وان غيره من الاشياء وكذا الملك  
 متعلق خاص بمدينته وبحسبه كذلك يبرأ ويصرف فيها  
 فيكون هذا من انما ان العلاقات مستان متشاكلان في  
 التشبيه الذي لم يستعملوا ولا اعضاها في التشبيه كما هو عارض















الغائية فهي التي لا غاية لها وجود المعلول كالنفس المطمئنة  
الكون وهي الغائية على حسب وجودها الذاتي وما يجب  
وجودها الخارجي فهي معلولة لمعلولها لتسببها عليه وتأخرها  
عنه في الوجود فها علالتا العاجية والمعلولية باقية سواء كان  
واحد لكن بحسب وجودها الذاتي والخارجي واما تلك العلالتان  
فمختصتان باسم معلية الوجود فتوقف عليهما دون المادية وتظهر  
المذكور مقبوض بالشرط وعدم المانع وقد يقال ان القسم  
سواء علي الشئ بلا واسطة والمعدود من اقسامه فهو معلية  
المادية بمعنى القابل بالفعل والمعلية الفاعلية بمعنى الفاعل  
المستقل بالثانية والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل  
المذكورين اولاً ولا يحتاج الى الاثنان وبواسطة اتصالهما  
فيه وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم والمعلية الفاعلية  
اولاً يحتاج المعلول اليها بلا واسطة لانها موجودة في وقت  
الفاعل ثم المعلية الفاعلية متى كانت بسيطة المعنى  
كانت واحدة في فعلها لم يكن له قوة ولا يكون فعلها مشروطاً  
بامر الاستحالة ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر  
عنه اقران فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه

[illegible]

عنه ذلك الامر لا مكان متعلق كمنها بدون الاخر فيكون  
غير المتكافئين اوجدها كان واخلاف في ذات المصدر الزم  
التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرهما الى ما قبل  
او اوجدها او لمكانا مستندين الى غيرهما يمكن به ووجه مصدر  
للاخرين والمصدر خلافه فكله مصدر الى الاخر وهو غير مصدر  
لذلك المستلزم وينقل الكلام اليها فينتهي الى ما هو واجب  
التركيب والاختلاف في الذات لا في الشئ وقد يقرر الارباع  
بطريق البسط فيقال ان كل من مجموع مصدرين غير متوافقين  
فذلك نفس الواحدة الحقيقية كان الامر بسبب تلك الحيات مختلفات  
وان واخلافية او دخل احداهما وكان الاخر غير الزم التركيب  
فقط وان خرجا او خرج احداهما وكان الاخر غير الزم التركيب  
فقط وان دخل احداهما وخرج الاخر الزم التركيب وانما  
قالا في قسم ستة وان كانا في ذاتهما او في ذاتهما او في ذاتهما  
وغير الزم ان الاصدر عن الواحدة الحقيقية في ذات المصدر عنه شئ  
الحكاية مصدرية في الشئ الذي هو غير قابل ان يكون نسبة بينهما  
غيره فلو اوجدها وخرج في غير التركيب او اوجدها عن معادله ان الزم  
ان يكون  
وينقل الكلام الى المصدرين او الى كل واحد منهما

احد ههنا فكل الشيء الصالح عن الواحد والثنائي قد يتبع  
 لذلك الشيء الاشياء واحد وهو مناف لما اعظم من اتحادها  
 اتحاد الاله والمانيا فلان المصدر امر اعتباري فيشتق عن  
 المصدر وقد يقال ان لا يكون للمصدر خصوصية مع المعلوم  
 لها تلك الخصوصية <sup>التي لا يكون لها</sup> من كونها لا يمكن اقتضاها لها المعلوم  
 اولى من اقتضاها لها معاد فلا يتصور مصدر عنها فاما لم  
 يكن من الاله الموهوبة المورثه ولا في شيئا والاخرية عنها  
 بل كانت ذاتا بسببها لاكتسب فيها بوج من الوجود فلا يكون تلك  
 الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا افترض المعلوم  
 كانت للمصدر بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره احدا  
 فلا يمكن ان يكون المعلوم اخر والاخر ان يكون الخاصية  
 ليست لها من غير كونها في كل شيء منها وفيه بحث لكون  
 ان يكون لذات واحدة من غير الذات خصوصية من موهوبة  
 لا يكون تلك الخصوصية لها من غير تلك الموهوبة عنها تلك  
 الموهوبة باسرها فلا ينفصل دون بعض ونقول ايضا ان المعلوم  
 يجب وجوده عند وجوده على التامة اعني عند تحقق جملة المعلوم  
 الموهوبة في تحققه في كل انقسامه غير ما في المبدأ الموهوبة

*[Handwritten signature]*

فقد يكون جامع شئ من  
العلوم في خصوصيته

ثانية بلية الى معلول الاول ولا يتناول هذا التقيد في الاستدلال  
عليه انتهى من الامور التقيد الى ما هنا لا يتوقف المعلول على  
ما هو خارج عنها وفيه بحث في الاول من اعتبار مكان المعلول  
فالسبب لازم وفي حجاب بانواعه الاجاب على الثاني ان المعلول هو  
الامكان فالشيء لم يترتب هناك بالامكان لم يطلب له علة فالامكان  
ما هو في حجاب المعلول فانما تارة شئنا ان نطلب له علة فالامكان  
ولا شك انه مع ذلك لا يوجد الامكان مع العلم فلو عرفنا في  
هذا بان كلا من الطرفين المتصور في العلم ادعى مع انه جزء من المعلول  
جزء من العلة السالبة ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة  
مع كونه نفسة للمعلول فهو باق في العلم فلو كان ايضا فلو كان الامكان  
من شرط الاستدلال فلا يوجد بشرط الاستدلال في تاريخه و  
اعلم ان المعلول اذا كان مركبا جزم ان العلة التي هي علة كل جزء  
منه علة السالبة والجزء لا يكون شئا جاليا للكل بل الامر بالعكس  
فالاطلاق لفظ العلة عليها بالمتن المذكور غير صحيح لانك لو لم يكن واجب  
الوجود جازما ان يكون له علة لوجوده ووجه والا فلا جدوا في  
الوجود فليس ضرورة وجوده معها في زمان وعنده معها في زمان آخر  
فاحتاج في زمان الوجود الى مرتبة جرمية من القوة لا الى الفعل لا في











عاشق احمد

زاده ک